الوسطية في الاستدلال العقلي عند أهل السنة والجماعة

د. أحمد قوشتي عبد الرحيم*

سلم البحث في ١٤٤٤/١٢/١٥هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٥/١/١٧هـ

ملخص البحث:

تعتبر الوسطية من أبرز الخصائص التي تتميز بها العقيدة الإسلامية، وتنفرد بها عن سائر العقائد المحرفة، أو الأديان الوضعية، أو المذاهب والأفكار الفلسفية المختلفة، ومن حكمة الله سبحانه أن اختار الوسطية شعارا بارزا يعبر عن أجلى صفات هذه الأمة المسلمة التي هي آخر الأمم، وخيرها، وأعدلها، وأفضلها، فقال سبحانه ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، ومثلما تحققت سمة الوسطية عند أهل السنة في الآراء والمسائل الاعتقادية، فإنها ثابتة أيضا في الاستدلال على تلك المسائل –وإن كان من الملاحظ أن كثيرا من الدراسات التي كتبت عن الوسطية– مع إقرارنا بما فيها من جهد وفائدة كبيرة – قد ركزت اهتمامها على الأمر الأول وهو الآراء والمسائل مقارنة بجانب الدلائل والذي لم يلق اهتماما مماثلا، مع أنه ما يزال –فيما أرى– بحاجة إلى دراسات متعمقة ومتنوعة، تبرز وسطية أهل السنة في مجال الاستدلال العقدي بفرعيه الأساسيين، وأعني بذلك الاستدلال النقلي، والاستدلال العقلي.

ويتكون بحثنا هذا بعد هذه المقدمة –التي استعرضت طبيعة الموضوع وأهميته– من أربعة مباحث يستعرض أولها "مفهوم الاستدلال العقلي ومكانته عند أهل السنة" ويتناول المبحث الثاني "مجالات عمل العقل بين أهل السنة ومخالفيهم" وأما المبحث الثالث فقد استعرض "نماذج من طرق الاستدلال العقلي عند أهل السنة "وأما المبحث الرابع فقد تناول "إزالة التعارض المتوهم بين الأدلة".

Abstract:

Centrism is one of the most prominent characteristics of the Islamic faith, It is distinct from other deviant doctrines, positivist religions, or different philosophical doctrines and ideas, It is the wisdom of God Almighty to choose centrism as a prominent slogan expressing the most obvious qualities of this Muslim nation, which is the last nations. The best of it, and modify it, and the best of it, is the centrism of this nation in verse ١٤٣ of the cow, Just as the centrism of Ahlu Sunna in opinions and belief issues has been achieved, it is also consistent in inferring those issues. While it is noticeable that many of the studies written about centrality - with our acknowledgement of their considerable effort and usefulness - have

* الأستاذ بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

focused their attention on the first, opinions and issues compared to the evidence, which has not received similar attention, it remains What I see - needs in-depth and varied studies, highlighting Sunni mediocrity in the field of nodal inference in its two main branches, which means conventional reasoning, and mental reasoning.

Our research after this introduction - which reviewed the nature and relevance of the subject - consists of four detectives reviewing the first of which "The concept of mental reasoning and its place in Ahlu Sunna", and addresses the second research "Areas of mind between Sunni people and their offenders". The third research reviewed "Models of methods of mental reasoning in Ahlu Sunna". The fourth researcher dealt with "eliminating the fictitious conflict between evidence"

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد: فلا شك أن الوسطية تعد من أبرز الخصائص التي تتميز بها العقيدة الإسلامية، وتنفرد بها عن سائر العقائد المحرفة، أو الأديان الوضعية، أو المذاهب والأفكار الفلسفية المختلفة، ومن حكمة الله سبحانه أن اختار الوسطية شعارا بارزا يعبر عن أجلى صفات هذه الأمة المسلمة التي هي آخر الأمم، وخيرها، وأعدلها، وأفضلها، فقال سبحانه ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾[البقرة:١٤٣]

وإذا كانت الوسطية سمة بارزة للإسلام كله: عقيدة، وشريعة، وتربية، وأخلاقا، ونظام حياة، فإنها قد تجلت في أكمل صورها وأوضح معانيها في عقيدة أهل السنة والجماعة، وهم الوسط بين فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط بين الأمم[١]، وعقيدتهم هي العقيدة المتلقاة من الكتاب والسنة والتي استمسك بها وعض عليها بالنواجذ سلف الأمة الصالحون من الصحابة، والتابعين، ومن سار على منهاجهم، واحتذى منوالهم، بعيدا عن الآراء المحدثة، والمذاهب والفرق المبتدعة والمتصارعة.

ومن المعلوم أن أصول الدين تشتمل على أمرين أساسيين: أحدهما مسائل يجب اعتقادها والإيمان الجازم بها، كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، والثاني: الدلائل والبراهين الدالة على تلك المسائل، وقد بين الله ورسوله ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل بيانا شافيا قاطعا للعذر، كما بين الله سبحانه دلائل هذه المسائل، وذكر القرآن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها مالا يقدر أحد قدره، ونهاية ما يذكره المتكلمون في هذا الباب قد جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه[٢].

ومثلما تحققت سمة الوسطية عند أهل السنة في النوع الأول –وهو الآراء والمسائل الاعتقادية– فإنها ثابتة أيضا في النوع الثاني –وهو الدلائل على تلك المسائل– وإن كان من الملاحظ أن كثيرا من الدراسات التي كتبت عن الوسطية –مع إقرارنا بما فيها من جهد وفائدة كبيرة– قد ركزت اهتمامها على الأمر الأول وهو الآراء والمسائل مقارنة بجانب الدلائل والذي لم يلق اهتماما مماثلا، مع أنه ما يزال –فيما أرى– بحاجة إلى دراسات متعمقة ومتنوعة، تبرز وسطية أهل السنة في مجال الاستدلال العقدي بفرعيه الأساسيين، وأعني بذلك الاستدلال النقلي، والاستدلال العقلي، وتبين أنهم لم يغلوا في العقل ولم يفتنوا به، كما لم يهملوه أو ينصرفوا عنه، وإنما أعطوا كل دليل حقه، ووظفوه في مجاله الذي يصلح له، وجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصل الواجب الاتباع[٣]، والإمام الذي يهتدي به، أما العقل فهو شرط للتكليف، وأداة للفهم، ومعضد للنقل، ووسيلة للمنافحة عنه، ورد لشبهات المشككين حوله.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة فوائد عديدة من أمثال هذه الدراسة التي نحن بصددها الآن، ومن ذلك معرفة المنهج الأمثل للتعامل مع مسائل العقيدة وتلقيها والاستدلال عليها، فما دامت تلك العقيدة عقيدة وسطية وربانية ومنزلة من عند الله جملة وتفصيلا، فالطريق الوحيد لمعرفتها تفصيلا هو الوحي الإلهي ممثلا في القرآن والسنة، ومن الخطأ الفادح أن نستعير أي منهج أو مصدر معرفي آخر للتعامل معها، ولا يعني ذلك النفي التام للعقل، أو الإقصاء الكامل له في هذا الباب، وإنما يبدأ عمل العقل في مرحلة تالية، متمثلا في حسن الإدراك والتفهم لحقائق العقيدة وأدلتها، وإقامة مزيد من البراهين والأدلة –بجانب الأدلة النقلية– على صحتها، وإبطال أراجيف المبطلين حولها، وليس له أي مجال مطلقا في إنشاء العقيدة ابتداء، أو تطويرها وتغييرها لاحقا، كما يدعي المفترون بل "الواجب كمال التسليم للرسول، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولا، أو يحمله شبهة أو شكا، أو يقدم عليه آراء الرجال"[٤].

ومن الفوائد المهمة الأخرى إبراز الصورة الصحيحة لمنهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال العقدي وبيان تميزهم الواضح في هذا الباب، وإزالة كثير من الأوهام والافتراءات التي ألصقت بهم ظلما وعدوانا، حيث صورتهم بعض الكتابات القديمة والحديثة كما لو كانوا مجموعة من الرواة السذج الذين يتمسكون بكل ما يقفون عليه من مرويات، دون تمييز بين صحيحها من ضعيفها، ودون فهم

وتأمل لمعانيها ومضامينها، كما وصفوا بأوصاف منفرة ومستهزئة مثل النصوصيين، والحرفيين، والحشوية، والنابتة، وزوامل الأسفار، وأعداء العقل والنظر.

وسوف نرى في ثنايا هذا البحث -إن شاء الله- بطلان تلك الأوصاف كلها، وظلم الأحكام المبنية عليها وتعسفها، ومجافاتها للعدل والإنصاف، وللموضوعية العلمية، حيث يثبت الاستقراء الدقيق، والتتبع الأمين لمصنفات أهل السنة وجود منهج علمي واضح، وبناء متناسق لنظرية متكاملة الأركان في باب الاستدلال العقدي، وبيان ما يصح، وما لا يصح الاعتماد عليه في هذا الباب.

وفيما يتعلق بالاستدلال العقلي في مجال العقيدة على وجه الخصوص، فيمكننا القول بأن موقف أهل السنة قد انطلق من أمور أساسية شكلت معالم رؤيتهم في هذا الباب، وهي:

أولا: إدراك واضح وصحيح لطبيعة العقيدة، واتسامها بسمات الربانية والتوقيفية ومن ثم ضرورة تلقيها تلقيا كاملا من الوحي، وتأسيسها ابتداء على نصوص الكتاب والسنة الصحيحة.

ثانيا: رؤية دقيقة ومتعمقة لمفهوم العقل، تتسم بالوسطية والاعتدال، وتبتعد عن خيالات الفلاسفة وتهويماتهم في المطلق والكليات التي لا وجود لها في عالم الواقع، كما تبتعد عن مجادلات المتكلمين وخلافاتهم التي لا تكاد تنتهي.

ثالثا: معرفة صحيحة بطبيعة العقل وحقيقة إمكاناته وقدراته، والغاية من هبة الله إياه لبني البشر والوقوف على المدى الذي يمكن أن يبلغه، والمجالات التي يمكن أن يخوض فيها، وتلك التي يتعذر عليه أن يصل فيها إلى نتيجة ذات بال.

رابعا: قواعد وضوابط منهجية صارمة تحكم عملية الاستدلال العقلي في مجال العقائد، حتى لا يبدد جهد العقل وطاقته فيما لا طائل من ورائه، كما تحدد تلك الضوابط طبيعة العلاقة بين العقل وبين المصادر المعرفية الأخرى، وفي مقدمتها الأدلة النقلية.

خامسا: نفي أي تعارض مزعوم أو فصل مفتعل بين السمع والعقل، وتخطئة من ظن أن السمعيات ليس فيها عقلي، والعقليات لا تتضمن السمعي مع أن " الأدلة العقلية والسمعية متلازمة، وكل منهما مستلزم صحة الآخر، فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل فيما أخبروا به، والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي بها يعرف الله وتوحيده، وصفاته، وصدق أنبيائه "[٥].

وانطلاقا من هذه الرؤيا فسوف نعرض فيما يلي للخطوط العريضة التي قام عليها منهج الاستدلال العقلي في مجال العقائد عند أهل السنة والجماعة، وكيف تجلت سمة الوسطية في كل عناصر هذا المنهج ومراحله المختلفة، سواء في جانب التأصيل النظري، أو في جانب التطبيق العملي.

ولما كانت الوسطية تمثل الموقف العدل والخيار بين الطرفين المتقابلين، واللذين سلكا إما مسلك الإفراط، وإما مسلك التفريط، وكل منهما ميل عن الجادة القويمة[٦]، فإن إبراز الوسطية وتجلية جوانبها لا يتم إلا بالإشارة إلى هذين الطرفين، ولذا فقد حرصنا في كثير من قضايا هذا البحث على المقارنة بين موقف أهل السنة من جهة، وموقف مخالفيهم من فرق المتكلمين المتعددة من جهة أخرى، لاسيما وأن الموقف من العقل وكيفية التعامل معه يعد أحد الفروق المنهجية المميزة بين الفريقين، وقد أشار إلى ذلك أبو المظفر السمعاني في نص مهم حيث قال: "واعلم: أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول وأما أهل السنة فقالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي ولقال من شاء ما شاء "[٧].

وأما عن المنهج الذي سار عليه البحث فقد جمع بحثنا بين أكثر من منهج في تناوله للموضوع، فهناك المنهج التحليلي، والمنهج النقدي، كما عولنا في مواضع كثيرة على المنهج المقارن، انطلاقا من أن الوسطية تمثل الموقف العدل والخيار بين الطرفين المتقابلين، واللذين سلكا إما مسلك الإفراط، وإما مسلك التفريط، وكل منهما ميل عن الجادة القويمة، ومن ثم فإن إبراز الوسطية وتجلية جوانبها لا يتم إلا بالإشارة إلى هذين الطرفين.

وأما عن الدراسات السابقة، فثمة دراسات كثيرة عن وسطية الإسلام بصفة عامة، أو وسطية العقيدة الإسلامية، أو وسطية أهل السنة بعامة مثل دراسة وسطية أهل السنة بين الفرق، للدكتور محمد باكريم عبد الله، لكن لم أقف على دراسة بعينها تناولت الوسطية في الاستدلال العقلي.

وأخيرا فقد جاء بحثنا هذا بعد هذه المقدمة –التي استعرضت طبيعة الموضوع وأهميته– من أربعة مباحث يستعرض أولها "مفهوم الاستدلال العقلي ومكانته عند أهل السنة" ويتناول المبحث الثاني "مجالات عمل العقل بين أهل السنة ومخالفيهم" وأما المبحث الثالث فقد استعرض "نماذج من طرق الاستدلال العقلي

عند أهل السنة" وأما المبحث الرابع فقد تناول "إزالة التعارض المتوهم بين الأدلة"

المبحث الأول

مفهوم الاستدلال العقلي ومكانته عند أهل السنة

المطلب الأول: مفهوم الاستدلال العقلي عند أهل السنة

الاستدلال: طلب الدليل[٨]، أو النظر فيه للعلم بالمدلول عليه، والدليل هو المرشد إلى المطلوب والموصل إلى المقصود، أو هو ما يكون العلم به مستلزما للعلم بالمطلوب[٩]، ومحور عملية الاستدلال وركنه الأساسي هو الدليل الذي يتم النظر فيه، وبحسب طبيعة الدليل المنظور فيه ينقسم الاستدلال إلى نقلي وعقلي.

ولما كان الاستدلال الذي نقصد تعريفه هنا هو الاستدلال العقلي المنسوب للعقل والمعتمد عليه فمن الضروري أن نقف عند مفهوم العقل بين أهل السنة ومخالفيهم.

وإذا بدأنا بالنظر في **مفهوم العقل في اللغة**، فسوف نجد أنه مصدر للفعل عقل يعقل عقلا، وتدور سائر مشتقات مادة "عقل" حول المنع، والحبس والإمساك، والربط، والجمع للأمر والرأي، كما ترد بمعنى الملجأ والحصن، ومن خلال هذه المعاني نستطيع أن نقول إن وجه تسمية عقل الإنسان عقلاً تعود إلى أنه يرفع الإنسان ويميزه عن سائر الحيوان، ويمنع النفس من التورط في المهالك، ويحبسها على الخير، ويجمع لها الرأي والأمر الذي ينصلح به شأنها، ثم هو ملجأ الإنسان الذي يلجأ إليه عند النوازل والملمات[١٠].

وأما **تعريف العقل اصطلاحا** فقد دار حوله خلاف طويل، وقدم كل اتجاه فكري مفهوما للعقل يتفق مع منهجه ومنطلقه واهتمامه، وبلغ الانحراف بالفلاسفة أن جعلوا العقل جوهرا قائما بنفسه، وقسموه إلى عدة أقسام، وربطوه بنظريتهم في وجود هذا الكون، وكيفية تحصيل المعرفة والاتصال بالخالق سبحانه، أما المتكلمون فقد أعرضوا في الجملة عن هذا التصور الفلسفي، وركزوا على ربط معنى العقل بالعلوم الضرورية، أو أنه عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حصلت في المكلف صح منه النظر والاستدلال، والقيام بأداء ما كُلِّف به[١١].

وإذا ما انتقلنا إلى مفهوم العقل عند أهل السنة، فسوف نلاحظ تميزهم الواضح ووسطيتهم في هذا الباب بين الاتجاهات المختلفة، حيث لم يشغلوا أنفسهم بالخوض في ماهية العقل وكنهه، لأنه أمر لا طائل من ورائه، ولعدم وجود دليل يقيني عليه، ولم تثمر الفلسفة منذ عهد اليونان وحتى يومنا هذا بشيء مفيد جراء

بحثها في هذا الأمر.

ومن هذا المنطلق رفض أهل السنة بشدة التصور الفلسفي القائل بأن العقل جوهر أو عين قائمة بنفسها بكل ما يترتب عليه من لوازم معرفية ومنهجية خطيرة، إذ إن "العقل في كتاب الله وسنة رسوله، وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل، سواء سمي عرضا أو صفة، ليس هو عينا قائمة بنفسها، سواء سمي جوهرا أو جسما أو غير ذلك"[١٢].

وقد شغل أهل السنة أنفسهم بما هو أجدى وأكثر نفعا من البحث عن ماهية العقل، ألا وهو النظر في وظائف العقل وعمله، ومن ثم دارت تعريفات الأئمة حول هذا المعنى، فعرف الشافعي العقل بأنه "آلة خلقها الله لعباده، يُمَيَّزُ بها بين الأشياء وأضدادها"[١٣]، وعرَّفه الإمام أحمد بأنه غريزة[١٤] وعرفه الحافظ ابن حبان بأنه " المعرفة بسلوك الصواب والعلم باجتناب الخطأ "[١٥]وجمع ابن تيمية بين هذه المعاني المتعددة فذكر أن العقل يراد به أمور أربعة وهي[١٦]:- أولا: علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه وبين العاقل الذي جرى عليه القلم، فهذا مناط التكليف، وثانيا: علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، وثالثا:العمل بالعلم وهو يدخل في مسمى العقل أيضا، بل هو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح ورابعا: الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

ومن الجوانب المهمة التي تميز بها مفهوم العقل عند أهل السنة ربطه بالغاية التي خلق من أجلها وهي العمل، ومنع المكلف من ارتكاب القبيح، وعدم الاسترسال وراء النظر المجرد الذي ليس وراءه عمل ومن ثم رأوا أن "العقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل يسمى به العلم الذي يعمل به، والعمل بالعلم، ولهذا قال أهل النار ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك:١٠] وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج:٤٦][١٧] وروي عن عامر بن عبد قيس أنه قال " إذا عقلك عقلك عما لا ينبغي فأنت عاقل"[١٨]

ومن خلال العرض المتقدم نستطيع أن نقول إن العقل عند أهل السنة ليس جوهرا مستقلا، وإنما هو أقرب إلى أن يكون وظيفة إدراكية، يتعاون في أدائها جميع ملكات الإنسان المعرفية، ويرتبط وجود هذه الوظيفة في الإنسان بوجود أدواتها الظاهرة والباطنة، وبمقدار ما تكتسبه من خبرات يكون مقدار التعقل للأشياء أتم وأكمل، وأكثر نضجا وأقرب للصواب[١٩].

وإذا كانت سمة الوسطية قد برزت جلية في مفهوم أهل السنة للعقل، فإنها قد تجلت بوضوح أيضا في موقفهم من أمور أخرى شديدة الأهمية، ولها تعلق كبير بمفهوم الدليل، وأقسامه،ففيما يتعلق بمفهوم الدليل نلاحظ إلحاح أكثر المتكلمين على النظر فيما يفيده الدليل من معرفة وخصوصا المعرفة اليقينية ومن ثم عرفوه بأنه « الذي يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم »[٢٠] أو هو "كل ما يوصل إلى اليقين"[٢١]

لكن الصحيح أن الضابط الرئيسي لمفهوم الدليل هو فكرة اللزوم، أي أن يكون الدليل مستلزما للمدلول[٢٢]، فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه، ولا شك أن هذا المفهوم يوسع كثيرا من دائرة الاستدلال، ولا يحصره في أنماط معينة أو صور استدلالية خاصة، كما يخرجه من الثنائية الشهيرة التي أحدثت كثيرا من الإشكالات لدى المتكلمين وهي ثنائية النقل والعقل، والعلاقة بينهما، ومن الذي يقدم على الآخر.

ومن الجوانب المهمة التي اتضحت فيه سمة الوسطية أيضا: مسألة أقسام الأدلة وأنواعها فالتقسيم الشائع لدى المتكلمين أن الدليل إما نقلي وإما عقلي، وهناك نوع من الفصل الواضح بين النوعين، حيث لا يستند الدليل العقلي إلى شيء من الأدلة السمعية، وإنما يتبع القواعد المنطقية وبدهيات العقول[٢٣]، كما أن الدليل النقلي مقتصر على ما أفاده الخبر بنصه فقط، وهو مختص بما لا يمكن العلم به إلا بالسمع وخبر الصادق. وبناء على هذا التصور فقد عرف المتكلمون الدليل النقلي بأنه الدليل "الدليل اللفظي المسموع"[٢٤] أو هو "ما يدل بطريق المواضعة على دلالته"[٢٥] بينما الدليل العقلي هو "ما يدل لذاته"[٢٦] أو "ما لا يتوقف على نقل أصلًا"[٢٧].

أما علماء أهل السنة فقد خرجوا بالتقسيم من ثنائية العقل والنقل إلى ثنائية جديدة أكثر انضباطا وفائدة، وهي تقسيم الدليل إلى شرعي وبدعي، والذي دفعهم لذلك أن وصف الدليل بكونه عقليا أو سمعيا ليس صفة تقتضي مدحا ولا ذما، ولا صحة ولا فسادا، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم وهو السمع أو العقل وإن كان السمع لا بد معه من العقل، وأما كونه شرعيا فلا يقابل بكونه عقليا وإنما يقابل بكونه بدعيا، إذ البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعيا صفة مدح، وكونه بدعيا صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل[٢٨].

ووفقا لهذا المسلك فإن الدليل ينقسم إلى شرعي وبدعي، والدليل الشرعي بدوره ينقسم إلى نوعين[٢٩]:

الأول: ما أثبته الشرع ودل عليه، وهذا النوع إما أن يكون معلوما بالعقل أيضا ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه، فيكون شرعيا عقليا، وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى: عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية، وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم إلا بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيا سمعيا.

الثاني: ما أباحه الشرع وأذن فيه، ويدخل في ذلك ما أخبر به الصادق، وما دل عليه أو نبه عليه القرآن وما دلت عليه وشهدت به الموجودات.

أما الدليل غير الشرعي (البدعي) فهو ما حرمه الشرع ونهى عنه، لاشتماله على ما لا يجوز، مثل أن يكون كذبا في نفسه، بأن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب والله يحرم الكذب لا سيما عليه أو أن يكون المتكلم به يتكلم بلا علم، أو أن يكون جدالا في الحق بعد ما تبين.

وتبدو الميزة الأساسية لهذا التقسيم في تجاوزه التام لعلاقة التضاد والتعارض المفترضة بين العقل والنقل، وتصوير الصلة بينهما بأسلوب (إما كذا – وإما كذا) فيأتي هذا التقسيم ليتخلص من هذا الخصام المفتعل بين الدليلين، ويدرج العقل تحت مفهوم الدليل الشرعي، ويطويه تحت جناحه، بما لا يدع مجالًا لمن يدعي التعارض بينهما، أو يبحث عن تقديم أحدهما على الآخر[٣٠].

ومن ميزات هذا التقسيم أيضا إزالة ما حدث من التباس وسوء فهم لوصف الدليل بأنه عقلي أو سمعي فوصف الدليل بأنه سمعي أو نقلي لا يعني أنه مبتوت الصلة بالعقل، بل لابد مع السمع من العقل لفهم النص، كما أن وصف الدليل بأنه عقلي لا يقتضي مدحا ولا ذما، ولا صحة ولا فسادا، وذلك لاحتمال أن يكون عقليا شرعيا وهذا لا غبار عليه، ولاحتمال أن يكون عقليا بدعيا، وهو ما كان مسوقا لتقرير أصل بدعي كدليل الجواهر والأعراض[٣١].

وخلاصة ما نخرج به من هذا المبحث هو اتساع دائرة الاستدلال العقلي عند دائرة أهل السنة لتشمل البراهين العقلية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، كما تشمل كل ما دلت عليه وشهدت به الموجودات، وكل ما يتوصل إليه العقل من استدلالات وحجج، طالما استوفت شروط الدلالة، ولم تتضمن لبسا أو باطلا.

المطلب الثاني

مكانة الدليل العقلي وحجية الاستدلال به عند أهل السنة

ولعل من الضروري أن نشير في مفتتح كلامنا عن مكانة العقل، وحجية الاستدلال به عند أهل السنة إلى أن اعتدادهم بالعقل وإعطائه المكانة اللائقة به نابع من اتباعهم للكتاب والسنة، وامتثالهم لما فيهما من توجيهات وأوامر، ومن المعلوم لكل واقف على مذهب أهل السنة أن من أصولهم المنهجية الأساسية اتباع نصوص الشرع، والامتثال التام لما تضمنته من أوامر وواجبات والحذر الشديد من مخالفتها، ممتثلين في ذلك للأوامر القرآنية الصريحة، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣[وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥] وكما أوضح الإمام الطحاوي في عقيدته المعروفة فإنه "لا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام"[٣٢].

وإذا كانت الأدلة الشرعية قد استفاضت في بيان أهمية التفكر والتعقل والتدبر، ومدح أولي الألباب وأصحاب العقول السديدة، وضرورة إقامة البرهان على كل حكم، وذم التقليد واتباع الظنون والأوهام، فمن الطبيعي أن يعمل أهل السنة بمقتضاها، وأن يمتثلوا لدلالتها، مع وضعها في موضعها اللائق بها،

وقد تعددت الدراسات التي بينت مكانة العقل في القرآن والسنة بما لا يتسع المجال لتفصيله هنا، وإن كان من المهم أن نشير لبعض الإشارات السريعة في هذا الصدد، ومن ذلك ما يلي[٣٣]:

١- لم يلقَ العقل من العناية، والثناء والتكريم، والمدح لأصحابه، والأمر بإعماله، في دين من الأديان، أو كتاب من الكتب السماوية، مثلما وُجد في القرآن الكريم، وتلك حقيقة من العسير التشكيك فيها، أو إثارة الغبش حولها؛ لأنها أشبه ما تكون بالحقائق الملموسة التي تعضدها وتشهد بصحتها أرقام الحساب، ودلالات الألفاظ، حيث لا يُذكر العقل والألفاظ المرادفة له، وأصحابه، ووظائفه إلا في معرض الإشادة والمدح، والتنبيه إلى أهمية إعماله والرجوع لمقتضاه، كما لا تقتصر الإشارة إلى وظيفة واحدة من وظائف العقل؛ بل تتسع لتشمل سائر وظائف الإنسان العقلية، على اختلاف أعمالها وخصائصها[٣٤].

٢- تعددت الآيات القرآنية التي تحث على إعمال العقل كملكة فطرية خلقها الله منحة لعباده، وتأمر بالتفكر، وأخذ العبرة والعظة من خلال النظر في ملكوت

السماوات والأرض، وتقلب الليل والنهار والنظر في النفس وأحوال القرون السابقة وما حصل لهم، وقد ورد الأمر بذلك على صور شتى تشمل النظر، والتبصر، والتدبر، والتفكر، والتذكر، والتفقه، وكلها عمليات عقلية تختلف درجاتها لتعطي أبعادًا أوسع وأشمل في عملية النظر العقلي، ومن ذلك الأمر بالنظر كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس:٢٤] والأمر بالتبصر كما في قوله تعالى:﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١] وبالتدبر كما في قوله تعالى:﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢] وبالتفكر كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:١٣] وبالاعتبار؛كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر:٢] وبالتذكر كما في قوله تعالى: ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة:٢٢١].

٣- أثنى القرآن على أصحاب العقول وأولي الألباب والتفكر والاتعاظ، وخصهم الله بالخطاب فقال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩] كما مدحهم بأنهم هم الذين يتذكرون، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩] وهم الذين يعتبرون فقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١] كما اعتبر الإسلام العقل إحدى الضروريات الخمس، التي جاءت الشريعة بحفظها؛ وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل والمال، ومن أجل حفظه شُرع عدد من الأحكام؛ كتحريم شرب الخمر، وكل مسكر ومفتر، والعقوبة على تعاطي المسكرات،وجعل الإسلام في زوال العقل بسبب الاعتداء عليه دية كاملة.

٤- تعددت الآيات التي تذم الذين لا يعقلون، وتوبخهم على تعطيل عقولهم، وعدم استخدامها في الوصول إلى الحق وتمييز الخطأ من الصواب، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤] وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ﴾ [النساء: ٨٢]وقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وقوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١] كما وصف الله الذين عطَّلوا عقولهم عن عملها بأنهم كالأنعام بل هم أضل؛ لأن الأنعام لا قدرة لها على تحصيل النظر، بينما أُعطي الإنسان القدرة لكنه أعرض عنها، فقال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

٥- ربى الرسول ﷺ أصحابه على الفهم والتدبر لما يسمعون، وعدم التصديق بكل

ما يقال، أو تحديث الإنسان بكل ما يسمع، ومما يدل على ذلك قوله ﷺ " كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع "[٣٥] كذلك ربى ﷺ أصحابه على أن يسألوا إذ لم يفهموا أو يتبينوا، وكان صدره ﷺ رحبا، وواسعا لتلقي أسئلتهم، طالما أنها كانت ذات نفع وفائدة، ولم تكن عن شيء لم ينزل فيه حكم شرعي، أو جدلا ومراء مذموما، أو سؤالا عما هو خارج إدراك الإنسان[٣٦]، وثمة أدلة كثيرة من السنة النبوية تشهد لهذا الذي قررناه، ومن ذلك ما حكته أم المؤمنين عائشة ﵂ زوج النبي ﷺ أنها كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: "من نوقش الحساب عذب" قالت عائشة فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾ [الانشقاق:٨] فقال ﷺ: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[٣٧].

٦- حرص الإسلام على إزالة كل ما يحول دون تحصيل المعرفة العلمية الصحيحة، مثل التبعية للسادة والكبراء، والظن، واتباع الأهواء، وما أشبه ذلك، وقد تعددت نصوص القرآن والسنة في التأكيد على هذا الأمر، حيث ذم الله سبحانه تقليد الآباء والأجداد، دون برهان أو حجة، فقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:١٧٠] كذلك ذم سبحانه اتباع الهوى فقال تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [النساء:١٣٥]

ويتصل بهذا الأمر أيضا الحملة الشديدة على الأوهام والخرافات، أيا كان نوعها أو مصدرها ويدخل في ذلك الاعتقاد في تأثير النجوم على أقدار العباد، وإمكان معرفة المغيبات عن طريقها كذلك أغلق النبي ﷺ كل باب للخرافات التي كانت تشيع عند العرب،كالتطير ووجود كائنات خرافية، فقال ﷺ: "لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر"[٣٨] ونهى ﷺ عن تعليق التمائم، والودع، والأحجبة التي يظن الإنسان أنها تجلب له الخير أو تدفع عنه الشر، حيث قال ﷺ: "من علق تميمة فقد أشرك "[٣٩].

وبعد أن تبين لنا من الكلام المتقدم مكانة العقل في القرآن والسنة، والحث الدائم على التفكر والتدبر والتعقل في آيات الله المتلوة والمشاهدة، فسوف نلاحظ امتثال أهل السنة التام لما في تلك الآيات من توجيهات، وإعطائهم العقل وأدلته ما تستحقه من مكانة وتقدير، واعتبارها منة من الله وهبها للعباد وحجة أقامها سبحانه على كل مبطل أو معاند وهم وسط في هذا الباب بين من غلوا في العقل ومكانته

ودوره وحدود عمله، والثقة الشديدة به، وإمكان الاعتماد عليه مطلقا، وبين من قابلوا هذا الغلو بغلو مقابل، وقصروا تقصيرا كبيرا في النظر والتفكر والاعتناء بحجج العقل وأدلته.

ومن أبرز من يندرج في عداد الفريق الأول المعتزلة الذين صرح أئمتهم بأن العقل هو المصدر الأول من مصادر الأدلة، وهو مقدم في الترتيب على الكتاب والسنة والإجماع ؛ لأنها لم تثبت –من وجهة نظرهم– إلا بالعقل[٤٠]، ولولا صحة النظر لما استفدنا شيئًا من النصوص، ولما علمنا صحة الخبر أو صدق المخبر[٤١] وقد ترتب على هذا التصور أن العقل عندهم هو المعول عليه في المقام الأول، وعلى كل من يريد الوصول إلى الحقائق أن يجعل اعتماده عليه، وأن يثق به أكثر من ثقته فيما سواه، حتى لو كانت الحواس الظاهرة؛ لأن العيون قد تخطئ، والحواس ربما تكذب "وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل"[٤٢]

أما المقصرون في العناية بدلائل العقول وحججها فيندرج في عدادهم طوائف من عامة أهل الحديث والفقه ظنوا أنه لا يتكلم في أصول الدين، بالقياس العقلي،وأن ذلك بدعة، وهو من الكلام الذي ذمه السلف[٤٣]، كما يندرج في عدادهم أيضا كثير من المتصوفة الذين يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل ويمدحون السكر والجنون والوله، وأمورا من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها[٤٤].

ولا شك أن كلا الطرفين مذموم، ودين الإسلام هو الوسط والعدل المتضمن لما يستحق أن يكون معقولاً ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف[٤٥].

وقد امتثل أهل السنة لمقتضى تلك الوسطية، وأعطوا دلائل العقول ما تستحقه من تقدير وعناية وكل "من تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في

الكتاب مخالفين للكتاب"[٤٦]

ونظرا لأنه سوف يرد معنا في ثنايا هذا البحث الكثير من الأدلة والشواهد على مكانة العقل عند أهل السنة، فسنكتفي هنا بذكر عدد من النصوص لعلماء أهل السنة عبر القرون المختلفة يصرحون فيها باعتدادهم بالعقل ودلائله، ويوصون بالتفكر والتعقل، ويبينون ما اشتملت عليه نصوص الشرائع من أكمل البراهين العقلية وأتمها، وعلى الرغم من تنبيه الكثير من أئمة السنة والحديث إلى عدم ورود حديث صحيح في فضل العقل[٤٧]، فإن لبعضهم كتبا مستقلة في بيان فضل العقل ومكانته، مثل كتاب العقل وفضله لابن أبي الدنيا،وكتاب روضة العقلاء لابن حبان، وتمتلئ تلك الكتب بالعديد من الآثار والأقوال التي تشيد بالعقل ومدح أصحابه.

ومن نماذج تلك الأقوال التي وردت عن السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في مدح التفكر والاعتبار والحث عليه[٤٨] ما روي عن أم الدرداء ﵂ أنها سئلت عن أفضل عمل أبي الدرداء فقالت " التفكر والاعتبار "[٤٩] وعن الحسن البصري قال " تفكر ساعة خير من قيام ليلة "[٥٠] وقال عمر بن عبد العزيز " الكلام بذكر الله عز وجل حسن والفكرة في نعم الله أفضل العبادة "[٥١].

وثمة آثار أخرى في مدح العقل وعده من أعظم النعم، فعن عمر ﵁ قال "حسب الرجل دينه، ومروءته خلقه، وأصله عقله"[٥٢] وعن مطرف أنه قال: "ما أوتى عبد بعد الإيمان أفضل من العقل"[٥٣] وقال عروة بن الزبير "أفضل ما أعطى العباد في الدنيا العقل، وأفضل ما أعطوا في الآخرة رضوان الله عز وجل"[٥٤] وسئل عطاء بن أبي رباح عن ما أفضل ما أعطى العبد فقال " العقل عن الله"[٥٥] وقيل لابن المبارك ما خير ما أعطى الرجل قال غريزة عقل"[٥٦]، وقال الحسن البصري: "من لم يكن له عقل يسوسه لم ينتفع بكثرة روايات الرجال"[٥٧].

وقد توالى عبر القرون المختلفة إشادة علماء أهل السنة من فقهاء ومحدثين بالعقل ومكانته، ففي سياق رد الإمام الخطابي على المتكلمين، وطريقتهم في الاستدلال بالأعراض والجواهر يقول: "إنا لا ننكر أدلة العقول والتوصل بها إلى المعارف، ولكنا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال"[٥٨]، وينفي أبو المظفر السمعاني إنكار أهل السنة للنظر العقلي، أو الطعن في فائدته وجدواه فيقول: "إننا لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة، لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدر وسكون القلب، وإنما أنكرنا طريقة أهل الكلام"[٥٩].

ويشيد الحافظ ابن حبان بالعقل وفضائله، فيبين أن أفضل مواهب الله لعباده العقل، وبالعقل يكون الحظ، وتؤنس الغربة، وتنفي الفاقة، ولا مال أفضل منه، ولا يتم دين أحد حتى يتم عقله، والعقل دواء القلوب، ومطية المجتهدين، وبذر حراثة الآخرة، وتاج المؤمن في الدنيا، وعدته في وقوع النوائب ومن عدم العقل لم يزده السلطان عزا، ولم يرفعه المال قدرا [٦٠].

كذلك يوضح ابن قدامة رحمه الله مكانة العقل ووظيفته فيذكر أن العقل" أكبر المعاني قدرا، وأعظم الحواس نفعا، فإن به يتميز من البهيمة، ويعرف به حقائق المعلومات، ويهتدي إلى مصالحه، ويتقي ما يضره، ويدخل به في التكليف وهو شرط في ثبوت الولايات، وصحة التصرفات، وأداء العبادات"[٦١]

ولابن تيمية رحمه الله نصوص كثيرة ذات عبارات واضحة لا تحتمل لبسا، يبرئ فيها السلف وأئمة الحديث وأهل السنة من تهمة إهمال العقل أو تنحيته، حيث يبين أن السلف كانوا يستعملون القياس العقلي على النحو الذي ورد به القرآن، وكانوا نموذجا في العدل والاستقامة وموافقة المعقول الصريح والمنقول الصحيح[٦٢]، كما أنهم " لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة "[٦٣].

ومن العجيب حقا " أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل، وربما حُكِي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة،... وليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يُعرف عن أحد من سلف الأئمة، ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك؛ بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك "[٦٤].

وفي ظني أن ما أوردناه من نصوص يكفي لبيان حقيقة موقف أهل السنة من الاستدلال العقلي وحجيته، وأنهم قدروه حق قدره، ولم يعادوه بأي وجه من الوجوه، بل جعلوه شرطا في معرفة العلوم، وكمال الأعمال وصلاحها، وشرطًا في التكليف، ومدركا لحجة الله على خلقه[٦٥]، وإن كان أهل السنة مع تقديرهم هذا كله للعقل يضعونه موضوعه اللائق به، ولا يتجاوزون به حدود عمله كما سيظهر لنا ذلك من المباحث القادمة إن شاء الله تعالى:.

المبحث الثاني

مجالات عمل العقل بين أهل السنة ومخالفيهم.

وتعتبر هذه المسألة إحدى الفروق المنهجية المميزة بين مواقف الاتجاهات المختلفة من العقل ودوره في الاستدلال وعلاقته بالنقل، مما يجعلها معيارا صالحا لأن نقسم الفرق من خلاله إلى غلاة ومفرطين ومتوسطين كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

فهناك غلاة أفرطوا أشد الإفراط في تقدير العقل وقيمته وأعطوه حقا ليس له، وخاضوا به في مجالات ليس مؤهلا للخوض فيها، وظنوا أنه صالح لإثبات كل قضية، والفصل في كل مسألة من مسائل عالم الشهادة أو عالم الغيب.

وهناك في الطرف المقابل مفرطون بخسوا العقل حقه، وعطلوه عن أداء دوره، وما أناطه الله به من وظيفة ومسئولية، وظنوا أنه لا يصلح مطلقا لإثبات أي مسألة عقدية، وأن المعول عليه هو النقل وحده والعقل بمعزل عن ذلك كله.

ثم يقف بين هؤلاء وأولئك أهل السنة والجماعة، وهم أهل الوسطية الحقة ممن عرفوا قدر العقل وحقيقة دوره، فلم يغلوا فيه ولم يبخسوه حقه، وإنما أولوه كل تقدير ورعاية لكنهم عرفوا حدود إمكاناته ومجال إدراكه، فوظفوه في القضايا التي يصلح لها، ثم صانوه عن السعي العابث والجهد الضائع في ميدان ليس مؤهلا له بحال، وبدلا من ذلك وجهوه إلى مجال عمله الأول وهو عالم الشهادة ليبتكر ويخترع وينتج، دونما قيد أو حد، سوى الالتزام بمقاصد الشريعة، وحدود الحلال والحرام.

وحتى لا يكون كلامنا هذا مرسلا أو دعوى خالية عن الحجة والبرهان، فسوف نسوق فيما يلي عددا من المسائل المنهجية المهمة التي تبرز وسطية أهل السنة في النظر إلى مجالات عمل العقل وحدود دوره بين الغلاة والمفرطين، بادئين بموقفهم من إثبات مسائل العقيدة عموما بين النقل والعقل، ثم نعرض لموقفهم من قضية معرفة الله بين الاستدلال العقلي، والمصادر المعرفية الأخرى.

المطلب الأول: إثبات مسائل العقيدة بين النقل والعقل.

والمقصود بهذه المسألة هو النظر في كيفية إثبات مسائل العقيدة، وما المنهج الأمثل في هذا الباب وهل الأدلة النقلية من الكتاب والسنة صالحة وكافية لإثبات كل المسائل والأصول العقدية دون فرق بين نوع وآخر ؟ أم أن هناك مسائل وأصولا لا يمكن إثباتها سوى بالعقل وحده، ولا يصلح الاعتماد فيها على النصوص الشرعية ؟

وإذا بدأنا بعرض مواقف مخالفي أهل السنة من المتكلمين تجاه هذه القضية، فسوف نلاحظ أن الاتجاهات الكلامية قديما وحديثا قد مالت في مجملها لتغليب كفة العقل في باب الاستدلال العقدي وإهمال النقل أو جعله بمثابة التابع الذي يتوقف ثبوته على العقل، كما أن الدلالة العقلية ظلت هي السائدة عند المتكلمين في جميع الأصول العقدية.

وعلى الرغم من أن المتكلمين قسموا الأصول العقدية بحسب نوع الدليل إلى ما ينفرد به العقل وما ينفرد به النقل، وما يشترك فيه الاثنان، غير أن حقيقة الأمر أنهم يجعلون الدلالة العقلية هي السائدة في الأنواع الثلاثة، لأنه فيما ينفرد فيه السمع لابد من التجويز العقلي، والعلم بعدم المعارض العقلي ولأن دلالة السمع ظنية، ولا تصير يقينية إلا بالدلالة العقلية، فالمعول عليه في الحقيقة هو العقل[٦٦].

وثمة عدد من الأصول المنهجية التي شكلت نظرة المتكلمين تجاه الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، وكيفية التعامل معها، ومجال الاحتجاج بها، وطبيعة علاقتها بالعقل، ونوعية المسائل التي يمكن للنقل أن يخوض فيها ويصح أن يثبتها، والمسائل الأخرى التي لا يجوز أن يُعتمد عليه في تقريرها.

ومن أهم تلك الأصول[٦٧] القول بأن العقل أصل النقل، فعن طريقه علمنا ثبوت النقل، وتيقنا من صحته، ولا يمكن البرهنة على إثبات النقل أو الجزم بصدقه إلا بواسطة الأدلة العقلية، كما أن صحة النقل تتوقف على تقرير جملة أمور، لا بد من التحقق منها وهي: التيقن من معرفة الله، وإثبات كمالاته وأفعاله سبحانه، ككونه عالمًا، حكيمًا، قادرًا، متكلمًا، مرسِلًا للرسل، ومؤيدًا لهم بالمعجزات الدالة على صدق نبوتهم، وإثبات النبوة، وإقامة الأدلة والبراهين على صدق النبي ﷺ، وعصمته في كل ما يقوله أو يخبر به عن الله تعالى:، وبذلك نصل إلى تقرير حجية الكتاب والسُّنَّة، وهما أساسا النقل ومصدراه الأساسيان، ولما كانت صحة النقل متوقفة على الأمور المتقدمة فلا يصح الاستدلال بأدلة الكتاب والسنة على إثبات أيٍّ واحد منها، حتى لا نقع في الدور الممتنع، ويصير الفرع أصلًا، ويبقى التعويل على الأدلة العقلية وحدها.

وقد ترتب على تلك الأصول نتيجة أساسية مؤداها: عدم صلاحية الدليل النقلي لإثبات أصول العقيدة الكبار، وكل ما تتوقف صحة النقل على تقريره أو القول به ؛ لأنه لا يمكن الاستدلال بالشرع ما لم يثبت وجود الله، وكمالاته، وأفعاله، ومنها إرسال الرسل وتأييدهم بالمعجزات، فإذا ما ثبت صدق الرسول أمكن أن نأخذ

عنه ما بقي من أمور العقيدة، وهي السمعيات فحسب[٦٨].

ومن النتائج الأخرى الخطيرة التي ترتبت على الأصول السابقة أن قضايا العقيدة ومسائلها صار تنقسم عند المتكلمين بحسب نوعية الدلالة السائدة فيها تقسيمًا ثلاثيًّا على النحو التالي:

أولًا: ما لا يُعلم إلا من جهة العقل، ولا مجال فيه للسمع مطلقًا، وهو ما توقفت صحة الشرع على ثبوته، كالعلم بوجود الله وحكمته وقدرته وعلمه، ومعرفة صحة النبوة وصدق الرسول في كل ما يخبر به عن ربه سبحانه وتعالى:.

ثانيًا: ما لا يُعلم إلا بالسمع ولا مجال للعقل فيه، ويشمل كل ما ورد في القرآن من الحديث عن الأمور الماضية أو المستقبلة ولا طريق لمعرفتها بالعقل، والوعد والوعيد، ومقادير الثواب والعقاب في الآخرة وما يتعلق بكيفية عذاب القبر، ومنكر ونكير، والصراط، والحوض، وسائر السمعيات.

ثالثًا: ما يصح أن يُعلم بكلٍّ من العقل والشرع، وهو كل ما لم تكن المعرفة بصحة الشرع موقوفة على المعرفة به، كالعلم بأن الله واحد لا ثاني له، ورؤية الله تعالى: في الآخرة، وقبح الظلم، وحسن رد الوديعة، وما جرى هذا المجرى.

وللأسف فقد ترسخت هذه الفكرة –رغم كل ما فيها من خلل ومؤاخذات– في الفكر الكلامي حتى صار بعض المتأخرين ينقل الاتفاق عليها، ويحكي إجماع المسلمين كافة –إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه– على أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا عن طريق العقل، كالعلم بوجود الله وبقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحي به إليهم، وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما أشبه ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة[٦٩].

وإذا انتقلنا إلى بيان موقف أهل السنة الوسطي، ومنهجهم المتوازن في إثبات قضايا العقيدة بين النقل والعقل، فسوف نلاحظ أنهم انتقدوا بشدة الموقف الكلامي السابق، والذي أدى إلى التهوين من شأن الأدلة النقلية، وقلة الاحتجاج بها، حتى صار التعويل الأساسي في باب الاحتجاج العقدي مقصورا على العقل وحججه.

وإلى جانب هذا الجانب النقدي، فقد قرر علماء أهل السنة عددا من الأصول المنهجية المهمة في هذا الباب، ويمكننا إجمال هذين الجانبين في النقاط الآتية:

أولا: الأدلة النقلية من الكتاب والسنة صالحة وكافية تمام الكفاية لإثبات كل أصول

العقيدة ومسائلها دونما فرق بين أصل وآخر، بل هي الأساس في هذا الباب، وكل ما سواها فتبع لها، وكما يقول ابن عبد البر: "فليس في الاعتقاد كله من صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصا من كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ أو أجمعت عليه الأمة"[٧٠] وإذا ورد النص فالواجب التصديق والانقياد والتسليم، كما يقول الأوزاعي: "من الله تعالى: التنزيل، وعلى رسوله التبليغ، وعلينا التسليم"[٧١].

وليت شعري إذا لم تكف آيات القرآن ونصوص السنة في ذلك فمن أين تستقى الهداية، وكيف تحصل الرحمة والذكرى والبيان، وقد قال الله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[العنكبوت:٥١] فأي اتباع للسمع والشرع إذا لم يثبت به شيء من صفات الله ؟ بَلْ وجوده كعدمه فيما أثبتوه ونفوه من الصفات، وأَيْنَ اتباعهم للسمع والشرع وقد عزلوه عن الحكم به والاحتجاج والاستدلال به[٧٢] ؟ مع أن كل " ما يحتاج الناس إليه في دينهم فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا، فكيف بأصول التوحيد والإيمان"[٧٣].

ثانيا: ومع أن النقل هو الأساس في إثبات قضايا العقيدة وتقريرها، فلا يعني ذلك أنه ليس بوسع العقل الوصول إلى معرفة الله عز وجل، وبعض أصول العقيدة الأخرى، فتلك حقيقة متفق عليها بين جُلِّ المسلمين؛ والقرآن قد دل على ذلك[٧٤]، بل إن هذا الأمر يعد مزية من مزايا الإسلام؛ حيث يتلاقى مع العقول السليمة والفطر المستقيمة، ولا يتعارض معها، والعقل مناط التكليف، وغير العاقل مرفوع عنه القلم والمؤاخذة.

ثالثا: هناك الكثير من الأصول العقدية التي يمكن للعقل إدراكها ومعرفتها، مثل إثبات وجود الله وتوحيده وصفاته، وصدق رسله، وإمكان المعاد[٧٥]، وقد قرر علماء أهل السنة ذلك أتم تقرير، وساقوا أنواعا متعددة من الأدلة العقلية على المسائل العقدية، مقتدين في ذلك بنصوص الشرع التي تضمنت أبلغ الأدلة العقلية وأحسنها، فإن" القرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح مالا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها[٧٦] كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[سورة الفرقان:٣٣]

ودائرة ما يمكن العلم به عقلا من مسائل أصول الدين دائرة واسعة جدا

حتى إن "عامة مسائل أصول الدين الكبار مثل الإقرار بوجود الخالق، وبوحدانيته، وعلمه وقدرته ومشيئته وعظمته، والإقرار بالثواب وبرسالة محمد وغير ذلك مما يعلم بالعقل"[٧٧].

وفي باب الصفات على وجه الخصوص ذهب أئمة السلف إلى أن صفات السمع والبصر والكلام وإثبات الكمال وتنزيه الله عن النقائص مما يمكن إثباته بالأدلة العقلية[٧٨]، وكذلك صفات الحب والرضا والغضب، وعلو الله على خلقه مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة مثل أحمد بن حنبل وغيره.[٧٩]

ومن نماذج استعمال أئمة السنة للاستدلال العقلي، احتجاج الإمام أحمد بأحد أنواع القياس العقلي وهو قياس الأولى في رده على المخالفين، وإثبات أن الله مستو على العرش، وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان[٨٠].

رابعا: وإدراك العقل للأصول السابقة لا يجعله مستقلا بذاته أو مستغنيا عن النقل، والسبب في ذلك عدة أمور: منها أن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام بأوجه الدلالة المختلفة، إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه على الأدلة العقلية، كما أن في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن إدراكه وإنما يعلمه مجملا، والعقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، إذ إن قوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيرا ما يشتبه المجهول بالمعقول فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معين ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزل من السماء والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى:[٨١].

ومن أسباب عدم استقلال العقل أيضا -كما نبه لذلك الشاطبي- أن الله جعل للعقول في إدراكها حدا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلا إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى: في إدراك جميع ما كان وما يكون.

خامسا: وإذا كان بإمكان العقل التوصل إلى إثبات وجود الله ومعرفة بعض صفاته وضرورة وجود يوم آخر، فإن هناك مجالات لا يمكن للعقل أن يدركها أو أن يظفر فيها بطائل، كما أن هناك مجالات لا يمكن للعقل أن يهتدي إليها بمفرده، دون أن يكون معه مرشد هاد من أدلة النقل وحقائق الوحي[٨٢].

ومن النوع الأول الذي لا يمكن للعقل أن يظفر فيه بطائل ما يتعلق بكيفية ذات

الله وصفاته، وقد ورد النهي عن التفكر في ذلك فقال ﷺ: "تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله"[٨٣] ومنه أيضا التعمق في البحث لطلب سر القدر، إذ إن " أصل القدر سر الله تعالى: في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان ودرجة الطغيان"[٨٤].

ومن هذا النوع أيضا الأمور الغيبية المحضة مثل حقيقة الروح، كما قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥] ووقت قيام الساعة كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب:٦٣] ولما سأل جبريل الرسول ﷺ عن وقت قيام الساعة قال: "ما المسئول عنها بأعلم من السائل"[٨٥].

وأما النوع الثاني الذي لا يهتدي إليه العقل بمفرده، دون أن يكون معه مرشد هاد من نصوص الكتاب أو السنة، فمن أمثلته[٨٦] صفات الله تعالى: الموقوفة علي ورود النص، والمعروفة بالصفات الخبرية مثل الاستواء، والوجه، واليدين، وما أشبه ذلك، ومنه أيضا الأمور الغيبية المتعلقة بمبدأ الخلق، وعالم الجن، والملائكة، والرسل، والكتب السابقة وما يكون في آخر الزمان، وأشراط الساعة، وتفاصيل اليوم الآخر، والحساب والجزاء، والجنة والنار وما أشبه ذلك من أمور، ومن هذا النوع أيضا معرفة تفاصيل الحكمة في كل ما شرعه الله وأمر به، فمع أن لله حكمة بالغة في كل أمر أو نهي، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يدرك العباد بعقولهم البشرية تفاصيل تلك الحكمة أو أن يتوقف انقيادهم للتكليف على معرفة تفاصيل الحكمة، بل إن" مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم، وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع "[٨٧].

وخلاصة الأمر في هذا الباب هو أن العقول لو تركت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر لم يكن بإمكانها قط معرفة الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجهه اليقين[٨٨] مما يؤكد أنه "لولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد، فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف منة عليهم أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبين لهم الصراط المستقيم، ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشر حالا منها"[٨٩].

سادسا: وأخيرا فلعل من أهم الأسباب التي أوقعت الكثير من المتكلمين في الخطأ[٩٠]، ودفعهم لتنحية النقل عن إثبات الأصول الكبار والتعويل على العقل وحده، هو استقرارهم على ترتيب معين تُعرف به صحة النقل، ومنعهم من سلوك

ما يخالفه ؛ إذ لا يمكن من وجهة نظرهم أن نعرف صدق الرسول قبل أن نعرف وجود الله، وكونه قادرًا مؤيدًا للرسل بالمعجزات، ومتكلمًا أوحى إليهم ما يبلغونه إلى العباد.

ووجه الخطأ في هذا الكلام أن العلم بصدق النبي ﷺ له طرق متعددة، وليس محصورا في طريق واحد[٩١] كما أن أمامنا طريقًا آخر ذا ترتيب مختلف عما قالوا به، وذلك أن نبدأ أولًا بإثبات النبوة بأكثر من وسيلة، فإذا تبين لنا صدق الرسول بالأدلة المتنوعة –عقلية أو ضرورية أو من خلال استقراء أحواله– وجب علينا تصديقه في كل ما أخبر عنه، واتِّباعه في كل ما جاء به، سواء في الإلهيات، أو في السمعيات، أو في الأحكام الشرعية العملية، أو في غيرها من أمور الدين.

ومن الأسباب الأخرى التي أوقعت المتكلمين في هذا الخطأ ما أشرنا إليه سابقا من فصلهم التام بين الأدلة النقلية والعقلية، والنظر إلى أدلة السمع باعتبارها نصوصًا لفظية، تكتسب الحجية من جهة إخبارها عن كلام الله أو رسوله ﷺ[٩٢]، وبناء على هذا التصور فقد منعوا من الاحتجاج بها على صحة النقل؛ لأنه سوف يكون حينئذٍ من باب الاحتجاج بالشيء على نفسه، وهو دور ممتنع.

ووجه الخلل هنا هو الغفلة عن تضمن أدلة القرآن والسُّنَّة لوجهين من الدلالة:

أحدهما: دلالتها باعتبارها إخبارًا صادقًا عن الله تعالى:، وعن رسوله ﷺ، وهذا النوع لا يتم الاحتجاج به إلا بعد إثبات حجية الكتاب والسُّنَّة، ومن ثم لا يُسلِّم به غير المؤمن بتلك الحجية.

والثاني: دلالتها من حيث ما تشتمل عليه من تنبيه وإرشاد إلى براهين وحجج عقلية، فالمسألة العقدية ترد ومعها دليل إثباتها، والذي يمكن أن يُخاطَب ويحاجج به كل إنسان عاقل منصف –مؤمنًا كان أو كافرًا– وفي هذا الوجه يستدل بمضمون النصوص وألفاظها معًا، لا بمجرد ألفاظ، أو إخبار خالٍ من الحجية والبرهان؛ فتكون دلالة سمعية عقلية في وقت واحد[٩٣].

ولو أن المتكلمين انتبهوا إلى هذا النوع الثاني، وفهموه فهما جيدا لما جعلوا الأولوية للعقل، ولما عدلوا عن الاستشهاد بالسمع؛ ظنًّا منهم أنه استدلال بألفاظ ونصوص خبرية لا تقنع خصمًا ولا تفحم مجادلًا ولا تزيل الشبه والإشكالات[٩٤].

المطلب الثاني

معرفة الله بين الاستدلال العقلي، والمصادر المعرفية الأخرى

ولا شك أن معرفة الله تعالى: هي أعظم المعارف وأهمها على الإطلاق، وكل من لا يعرف ربه فلا تنفعه معرفة أخرى، وقد أودع الله في أعماق الإنسان معرفة بخالقه وبارئه تدفعه لعبادته والتقرب إليه ثم إذا أرسل سبحانه رسله إلى خلقه كان ما يدعونهم إليه موافقا لما غرس في قلوبهم من معرفة الله سبحانه[٩٥].

وقد تجلت وسطية أهل السنة بوضوح في قضية الطريق الموصل إلى معرفة الله، وهل هو مقتصر على الاستدلال العقلي فحسب، أم يمكن التعويل في تحقيق تلك المعرفة على مصادر أخرى بخلاف العقل حيث توسطوا بين مذهبين متباينين أشد التباين:

المذهب الأول: من قصر السبيل إلى معرفة الله تعالى: على طريق العقل المعتمد على النظر والاستدلال دون غيره من المصادر الأخرى، وهذا مذهب الفلاسفة وسائر المتكلمين وفي مقدمتهم المعتزلة[٩٦] الذين بالغوا في الالتزام الصارم بطريقة الوصول إلى معرفة الله واقتصارها على العقل، حتى ذهب بعضهم إلى إن الأنبياء والرسل ما وصلوا إلى تلك المعرفة إلا بالنظر والاستدلال العقلي، ووظيفتهم تنحصر في أنهم «منبهون عن الغفلة، وباعثون على النظر»[٩٧] لأنهم أنفسهم «لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة، ولا عُرف أنهم رسل لله إلا بالنظر فيها»[٩٨] وكأن الرسل مشتركون مع سائر البشر في نفس الطريق المعرفي، ولا يتميزون عنهم بنبوة أو وحي.وإلى هذا الرأي أيضا مال جمهور الأشاعرة، بل نقل الإيجي إجماعهم على القول بذلك[٩٩]، وقد رتب المتكلمون على رأيهم هذا وجوب النظر لتحصيل تلك المعرفة، وإن اختلفوا هل هذا الوجوب عقلي كما يقول المعتزلة، أم شرعي كما يقول الأشاعرة.

المذهب الثاني من أعرض عن الأدلة العقلية بالكلية، ورأى أنها غير مجدية في هذا الباب، ومن ثم بحث عن مصادر معرفية أخرى، وقد نسب هذا المذهب إلى من يسمون بالحشوية، الذين يعولون على النقل وحده، ويرون أنه لا سبيل لتحصيل أي معرفة دينية إلا من خلاله، كما نسب هذا المذهب إلى الصوفية[١٠٠] الذين حكى بعض أئمتهم الإجماع " على أن الدليل على الله هو الله وحده، وسبيل العقل عندهم سبيل العاقل في حاجته إلى الدليل لأنه محدث "[١٠١].

أما **أهل السنة** فتبرز وسطيتهم في هذا الباب من قولهم بأن المعرفة بالله لها طرق كثيرة حيث يمكن أن تقع ضرورة، ويمكن أن تقع بالنظر، بل إن معرفة الله بالنسبة للكثيرين أمر فطري مستقر في النفس ولم يتوقف حصوله على نظر أو

استدلال، وإن كان من الممكن أن تعرض للبعض شُبه وإشكالات يحتاج إلى النظر لإزالتها [١٠٢].

ويؤيد هذا الكلام أنه لو لم تكن هناك معرفة فطرية مستقرة في القلوب للخالق سبحانه لكانت دعوة الأنبياء لهم إلى عبادة الله وحده غير واضحة، لأنها تدعوهم إلى عبادة من لا يعرفونه، ولكن مثل هذا الاعتراض لم يصدر إلا من فرعون الذي جحد معرفة ربه استكبارا مع يقينه بذلك في نفسه[١٠٣] كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [سورة النمل:١٤]

والمقصود بفطرية المعرفة[١٠٤] أن يكون الإنسان مخلوقا خلقة تقتضي معرفة الله وتوحيده، مع انتفاء الموانع الصارفة عن ذلك بحيث لا يحتاج إلى نظر واستدلال، وهذه المعرفة ضرورية، ومحض هبة من الله لعباده، لم تنشأ عن نظر أو تفكر، وليست من صنع حجة أو قياس، بل هي أسبق من هذا كله وأبلغ؛ لأنها فطرة الله التي فطر الناس عليها، وقد أخذ الله على بني آدم الميثاق وهم في عالم الذر على أن يشهدوا له بالربوبية، وجعل من هذا الميثاق حجة قائمة عليهم، لا يسعهم جهلها أو التنكر لها، اعتذارًا بتقليد الآباء والأجداد، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ. أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣]

المبحث الثالث

نماذج من طرق الاستدلال العقلي عند أهل السنة

ومن جوانب وسطية أهل السنة الواضحة في باب الاستدلال العقلي أنهم لم يقتصروا على نقد طرق الاستدلال الشائعة لدى المتكلمين، وبيان ما انطوت عليه من خلل ومؤاخذات، وإنما قدموا بدائل أخرى وطرقا للاستدلال تنطلق من نصوص القرآن والسنة.

وسوف نعرض فيما يلي لموقفهم من طرق الاستدلال الشائعة عند المتكلمين، ثم نعرض بعد ذلك لنماذج من طرق الاستدلال التي ارتضوها، وعدوها بديلا صالحا عن طرق المتكلمين كثيرة المآخذ والإشكالات.

المطلب الأول

موقف أهل السنة من طرق الاستدلال العقلي عند المتكلمين

والمقصود بطرق الاستدلال: مجموعة القواعد والأساليب التي يسير عليها

المستدِّل في تعامله مع المصادر التي تستقى منها قضايا العقيدة، حيث يستخدم الباحث أو المستدِّل صيغًا معينة، أو صورًا للاستدلال، يصوغ فيها معارفه وأفكاره التي أخذها من طريق النقل أو طريق العقل؛ كي يثبت بها دعواه، أو يدفع بها هجوم خصمه، أو نحو ذلك من الأغراض[١٠٥].

وتتكون كل عملية استدلالية من شقين أساسيين ؛ وهما: المادة، والصورة، والمراد بمادة الاستدلال: المصادر والمعارف التي تُستخدم في بنائه، وأما الصورة فهي الصيغ والقوالب التي تُعرض من خلالها تلك الأفكار والمعارف[١٠٦]، ولا شك أن صحة الاستدلال أو فساده تعتمد على المادة والصورة معًا، كما أن فساده قد ينشأ عن خلل في المادة أو في الصورة أو فيهما معًا[١٠٧].

لكن مع الإقرار باحتياج الدليل إلى المادة والصورة معًا، وتوقف صحته أو فساده عليهما، يبقى تساؤل مهم وهو: هل العبرة، وتحقيق المطلوب من إقامة الدليل وإفادة اليقين راجع في المقام الأول إلى المادة أم إلى الصورة؟ وأي الجزأين أولى بالاهتمام؟ أو بعبارة أخرى أيهما الثابت وغير القابل للتغير وأيهما الممكن تطوره وتغيره باختلاف الظروف والأحوال، وتجدد العلوم والمعارف؟

وقد تعددت المسالك في الإجابة عن تلك التساؤلات فهناك نفر من المتكلمين غلوا في هذا الباب غلوا شديدا حيث أوجبوا التمسك بصور أو قواعد معينة للاستدلال، ولم يجوِّزوا الخروج عنها بحال، ولو قيد أنملة، بل ربما أوصلوها إلى مرتبة العقيدة التي لا يصح الاختلاف حولها، وقرروا أن بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول[١٠٨]، ولا يخفى أن ذلك كله من الغلو والتعصب، وإلزام ما لم يقم دليل شرعي، ولا حجة عقلية على إلزامه.

فإذا ما انتقلنا إلى مواقف علماء السنة من هذه القضية، فسوف نرى أن سمة الوسطية تعد معلما بارزا في موقفهم من تلك الطرق الاستدلالية، حيث أقروا بما في فيها من حق وصواب، وأنكروا ما فيها من خطأ أو مخالفات.

فهم من جهة يقرون بأن تحقيق الغاية من الاستدلال -وهي تحصيل العلم والهدى- تتوقف على وجود دليل هادٍ صحيح، ثم صياغة أسلوب الاستدلال المعتمد على هذا الدليل بطريقة سليمة، فإذا كان النظر في دليل هادٍ -كالقرآن- وسلم من معارضات الشيطان؛ تضمن ذلك النظر العلم والهدى وإذا كان النظر في دليل مضل، والناظر يعتقد صحته، بأن تكون مقدمتاه أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التأليف غير مستقيم ؛ فإنه يصير في القلب بذلك

اعتقاد فاسد[١٠٩].

لكن أهل السنة من جهة أخرى يرون أن اشتراط صحة الصياغة لا ينفي أن المعول عليه في يقينية الدليل هو المصدر أو المادة التي استقي منها، وليس في صياغتها عبر نمط أو صورة استدلالية معينة، ومن ثم فالعبرة بمضمون الدليل، دون التقيد بصورته وكيفية ترتيبه[١١٠].

وقد انتقد أهل السنة الكثير من طرق الاستدلال الكلامية وبينوا عدم صلاحيتها، إما لضعفها في ذاتها نظرا لما تنطوي عليه من مؤاخذات وخلل منهجي، وإما لأنها لا تتناسب مع مجال العقيدة وقضاياها التي تتوقف ابتداء على ثبوت النص الشرعي.

ونظرا لكثرة طرق الاستدلال الكلامي وتنوعها فسوف نكتفي بالإشارة إلى أكثرها شيوعًا واستخدامًا من قبل المتكلمين، ألا وهو قياس الغائب على الشاهد، مع بيان الموقف من هذا النوع من الاستدلال.

والمقصود بقياس الغائب على الشاهد تعدية الحكم من الشاهد إلى الغائب؛ لوجود جامع يجمع بينهما من حيث الحقائق، أو الأدلة، أو الشروط، أو العلل، والسبب في تسميته بقياس الغائب على الشاهد هو أن المتكلمين درجوا على إطلاق الوصف بالغائب على الله سبحانه ؛ لكونه غائبًا عن الحواس وإطلاق اسم الشاهد على الممكنات الموجودة والمشاهدة في عالم الحس، وما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة؛ كالعلم، والقدرة، والإرادة، وما أشبه ذلك[١١١].

وهذا القياس في الأصل مفهوم فقهي أصولي، استعاره المتكلمون من الفقهاء، وأدخلوه إلى ميدان علم الكلام، جاعلين منه وسيلة لإثبات أحكام الاعتقاد المتعلقة بالله تعالى: وصفاته وأفعاله؛ اعتمادًا على وجود نظائر لها في الواقع المشاهد.

وثمة خلاف كبير بين المتكلمين حول مفهوم هذا القياس وشروطه وضوابطه وجواز استعماله والموقف منه قبولا أو رفضا، حتى إننا ربما وجدنا للعالم الواحد رأيين أحدهما يجيز والآخر يمنع، ولا يتسع المجال لتفصيل ذلك كله، وقد تكفلت ببيانه الكثير من الدراسات المعاصرة [١١٢].

وما يعنينا هنا هو إبراز وسطية أهل السنة في موقفهم من هذه الطريقة الاستدلالية حيث لم يرفضوها بالكلية ولم يقبلوها بالكلية نظرا لاشتمالها على ما هو حق وما هو باطل[١١٣] إذ إن "قياس الغائب على الشاهد باتفاق الأمم ينقسم إلى حق

وباطل"[١١٤].

ومن جوانب الحق في هذا القياس فكرة الاستفادة من الشاهد وحقائقه، والبناء عليها من أجل تقريب المعاني المتعلقة بالغائب أو إقناع العقل بها، ثم إمكان تعبير اللسان عنها وتفسيرها، حيث إننا نعرف ما غاب عنا باعتباره بما شهدناه فيعتبر الغائب بالشاهد[١١٥]، ومن نماذجه في السنة تشبيه رؤية الله في الآخرة برؤية القمر ليلة البدر[١١٦]، مع ملاحظة أن التشبيه واقع على الرؤية ذاتها وليس على من يراه العباد وهو الله سبحانه.

وأما جانب الخطأ فهو قياس الخالق سبحانه على المخلوق مع أن « العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده؛ فإن الله سبحانه وتعالى: ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها»[١١٧].

ومن الإجمال الذي يتضمنه هذا القياس، وكان سببا في الاختلاف بشأنه وصف الله سبحانه بالغائب وهل يصح ذلك أم لا ؟ ولا شك أن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية حيث يطلق على ما غاب عنا فلم ندركه كما يطلق على ما غاب عنا فلم يدركنا، والله سبحانه شهيد على العباد رقيب عليهم مهيمن عليهم لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، فليس هو غائبا وإنما كان غيبا لأنه لا يراه العباد، ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمن به وليس هو بغائب، والمعنى في كونه غيبا هو انتفاء شهودنا له وهذه تسمية قرآنية صحيحة، ولو قالوا قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما استعمال لفظ الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى، ولهذا حصل في إطلاقه التنازع[١١٨].

ومن أسباب اضطراب المتكلمين في الموقف من هذا القياس أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم فيما يقبلونه أو يردون من القياس العقلي، حيث صار المعيار هو موافقة القياس لمذاهبهم وآرائهم وليس لصحته في نفسه[١١٩].

ثم على افتراض صحة هذا القياس في نفسه فقد شاب التطبيق خلل كثير جعل التأثر بهذا القياس من أهم العوامل التي حدت بأكثرية المتكلمين إلى نفي أو تأويل الصفات الخبرية؛ حيث توهموا أن معاني الصفات في الغائب لا يمكن أن تعقل إلا كما هي في الشاهد، فقاسوا الله عز وجل على خلقه، وظنوا أن واجب التنزيه يقتضي نفي هذه الصفات رأسًا، دون الاكتفاء بإثباتها مع التأكيد على نفي

المماثلة بين الرب والعبد.

وعلى سبيل المثال، فإن استواء الله على عرشه مستحيل عندهم؛ لأن الاستواء من لوازم الأجسام الحادثة، ولو اتصف الله به لكان جسمًا، وهو سبحانه منزه عن الجسمية ولوازمها، ولما دل الدليل العقلي على استحالة أن ننسب مثل هذه الظواهر إلى الله تعالى: وجب تأويلها بما يوافق حكم العقل.

ومن الواضح أن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه المتكلمون هو أنهم لم يفهموا من إطلاق هذه الصفة وما أشبهها على الله إلا المعنى الذي يفهم من إطلاقها على المخلوق، وذلك غير صحيح ألبتة، وكان بإمكانهم تجنب الإشكال من أصله، لو أثبتوا الصفات لله على الوجه اللائق به سبحانه، دونما تمثيل أو تعطيل[١٢٠].

ونظرا لكل ما في هذا القياس من مآخذ فإن الأولى الإعراض عنه –في جوانبه المشكلة– والاعتماد على الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القرآن الكريم[١٢١]، ويؤيد ذلك أن طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه الاستدلال على الرب تعالى: بذكر آياته وان استعملوا في ذلك القياس استعملوا القياس الأولى ولم يستعملوا قياس شمول يستوي أفراده ولا قياس تمثيل محض، فان الرب تعالى: لا مثل له[١٢٢].

المطلب الثاني: نماذج من طرق الاستدلال العقلي عند أهل السنة

وقد انطلق أهل السنة في صياغتهم لاستدلالاتهم المختلفة من قناعة تامة بأن الكتاب والسنة يدلان على أصول الاعتقاد بطرق مختلفة، حيث يدلان بالإخبار تارة، وبالتنبيه والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة أخرى" وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"[١٢٣].

ومن أبرز ما يميز طرق الاستدلال العقلي عند أهل السنة سهولتها وتنوعها، وعدم حصر الاستدلال بطريقة معينة لا يصح غيرها، فإثبات الصانع وحدوث العالم، ودلالة صدق الأنبياء وغيرها لا ينحصر الاستدلال عليها في قالب معين، كما فعل أهل الفلسفة وأهل الكلام الذين وصل بهم الأمر إلى إنكار ما لم يأت عن غير هذا الطريق الذي زعموه.

والعلة في عدم حصر الاستدلال بطريقة معينة أن الضابط في باب

الاستدلال وشرطه الأساسي أن يكون الدليل مستلزما للمدلول، فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه، فإن كان التلازم من الطرفين، أمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه[١٢٤].

وثمة مناظرات عديدة، حدثت بين علماء أهل السنة وبين مخالفيهم من المسلمين ومن غير المسلمين عول فيها أئمة السنة على إلزامات عقلية واضحة ومفحمة في آن واحد، تقيم الحجة على الخصم وتقطع دابر تشكيكه وشغبه.

ومن نماذج ذلك ما " يحكى عن أبى حنيفة رحمه الله أن قوما من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها، فترسي بنفسها وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد ! فقالوا هذا محال لا يمكن أبدا، فقال لهم: إذا كان هذا محالا في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله "[١٢٥].

ومن النماذج الأخرى مناظرة الإمام أحمد للجهمية في إبطالهم لعلو الله سبحانه، وقولهم إنه في كل مكان حيث ألزمهم قائلا: "أخبرونا عن قول الله جل ثناؤه ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف:١٤٣] لم يتجل للجبل إن كان فيه بزعمهم، فلو كان فيه كما تزعمون لم يكن يتجلى لشيء هو فيه، ولكن الله جل ثناؤه على العرش، وتجلى لشيء لم يكن فيه، ورأى الجبل شيئا لم يكن رآه قبل ذلك "[١٢٦].

ويعنينا من الإشارة إلى تلك المناظرات –وهناك غيرها الكثير[١٢٧]– إثبات أن أهل السنة كان لهم منهج مميز في الاستدلال العقلي المستضيء بنور الشرع، وأنهم صاغوا استدلالاتهم العقلية في صورة أقيسة برهانية وطرق استدلالية، تتسم بالوضوح ويسر الفهم، ولزوم دلالتها على المطلوب، وتخلو من الإشكالات والمآخذ التي شابت كثيرا من طرق الاستدلال الكلامية، ومن أبرز تلك الطرق ما يلي:–

أ– دليل الآيات

والاستدلال بالآيات هو طريقة الأنبياء عليهم السلام، وقد تكرر ذكره كثيرا في القرآن الكريم[١٢٨] ويجمع هذا الدليل بين كونه دليلا شرعيا وعقليا في آن واحد، لأن الله تعالى: يدعو عباده إلى معرفته من طريقين: أحدهما النظر في مفعولاته، والثاني التفكر في آياته وتدبرها، فتلك آياته المشهودة، وهذه آياته المسموعة، ولا شك أن المفعولات تدل على فاعل فعلها، لاستحالة صدورها بدون فاعل[١٢٩] ويؤكد ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ

الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣]

ومن أهم ميزات الاستدلال بدليل الآيات كونه يقينيا وقطعيا، لأن مناط وصف الدليل بالقطع أو الظن هو النظر في جهة التلازم بين الدليل والمدلول، والذي يتنوع إلى قطعي وظني، ولا شك أن دلالة المخلوقات على خالقها وصفاته، كالعلم والقدرة والمشيئة والرحمة والحكمة من قبيل الدلالة القطعية الواضحة التي تدل بنفسها[١٣٠] ولا تحتاج إلى مراحل طويلة ومعقدة من صياغة الدليل ليتحقق المقصود منه كما هو الحال في أدلة المتكلمين التي تتوقف على مقدمات كثيرة.

ومن ميزات هذا الدليل أيضا مخاطبته للإنسان بأسلوب باهر ومقنع، لا يقتصر على جفاف المنطق وقوانينه، ولكنه متدفق بالحيوية، وضرب الأمثلة المستمدة من حياة الإنسان وما يحيط به من ظواهر مهما اختلف جنسه، أو بيئته، أو عصره[١٣١].

وثمة فرق واضح بين الاستدلال بالآيات وبين الاستدلال بالقياس يجعل من الاستدلال بالآيات أيسر مأخذا وأقرب إلى الفطرة من القياس المنطقي، الذي ينتقل فيه العقل من الأحكام الكلية إلى الأحكام الجزئية[١٣٢]، بينما الآية هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، ولا يكون مدلوله أمرًا كليًا مشتركًا بين المطلوب وغيره، بل نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، كما أن الشمس آية النهار. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء:١٢] فنفس العلم بطلوع الشمس يوجب العلم بوجود النهار، وكذلك آيات نبوة محمد ﷺ نفس العلم بها يوجب العلم بنبوته بعينه، لا يوجب أمرًا مشتركًا بينه وبين غيره[١٣٣].

والمتأمل لآيات الله في الأنفس والآفاق يمكن أن يخرج منها بعدد كبير من الأدلة والبراهين القطعية التي تهديه إلى خالق الكون ومدبر أمره سبحانه وتعالى:، ومن ذلك آية الخلق أي إبراز الأشياء من العدم إلى الوجود كما هو الشأن في خلق الإنسان وسائر الأحياء، وخلق الكون بكل ما فيه من نجوم وكواكب ومجرات وأرض وجبال وبحار وما إلى ذلك.

ولا شك أن الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، إذ يعد طريقة عقلية صحيحة، وطريقة شرعية في آن واحد[١٣٤]، فهي طريقة شرعية لأن القرآن دل عليها وهدى الناس إليها وبينها وأرشد إليها، وهي عقلية لأن نفس كون الإنسان حادثا بعد أن لم يكن ومولودا ومخلوقا من نطفة ثم من

علقة أمر ظاهر للعيان لم يعلم بمجرد خبر الرسول، بل يعلمه الناس كلهم بعقولهم سواء أخبر به الرسول أو لم يخبر، لكن الرسول أمر أن يستدل به وبينه واحتج به، فهو إذن دليل شرعي لأن الشارع قرره، وأمر أن يستدل به، وهو دليل عقلي لأن صحته تعلم بالعقل[١٣٥]، وما من أحد إلا ويجزم بأن ظاهرة الخلق من الظواهر الملموسة للناس جميعا ولا يستطيع عاقل التشكيك فيها، كما أن إثبات خلق هذا الكون بكل ما يشتمل عليه وحدوثه بعد أن لم يكن شيئا، لا يحتاج إلى كثير نظر واستدلال [١٣٦].

ولما كان دليل الخلق على هذه الدرجة من الوضوح، واشتراك سائر البشر في الإقرار به وعدم إنكاره فقد تكرر تذكير الخلق به، وتعددت الإشارة إليه في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، حتى بلغ عدد مرات ورود مادة خلق وما اشتق منها أكثر من مائتين وخمسين مرة[١٣٧]، ويكفي أن نشير هنا إلى أن الله سبحانه قد ذكر عباده بهذا المعنى في أول آيات نزلت من القرآن في سورة العلق، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق:١-٢]

ب- قياس الأولى.

والمقصود بقياس الأولى أن "كل كمال ثبت للمخلوق، وأمكن أن يتصف به الخالق، فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق، فالخالق أحق بالتنزه عنه "[١٣٨].

وقد عول أهل السنة على هذا النوع من القياس بديلا عن قياس التمثيل وقياس الشمول فيما يتعلق بصفات الله سبحانه، امتثالا لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] إذ إن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقاس شمولي يستوي أفراده ؛ فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى١٣٩.

والناظر في الكتاب والسنة يجد نماذج عديدة من الاستدلال بقياس الأولى في أكثر من قضية[١٤٠]؛ كإثبات توحيد الله وتنزيهه عن الشرك، وإثبات صفات الكمال كلها، وتقرير صحة البعث والمعاد ففي قضية التوحيد، يقول تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢٨] وفي قضية البعث والمعاد قال سبحانه وتعالى: (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ

عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ. قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨، ٧٩] فإذا كان الله سبحانه هو الذي خلق الخلق وأنشأه في البدء، فهو قادر على إعادته من باب أولى.

ومن نماذج الاستدلال به في السنة على إثبات الصفات لله سبحانه[١٤١] ما في الصحيحين أنه قدم على النبي ﷺ سبي، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تسقي، إذا وجدت صبيا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته، فقال لنا النبي ﷺ أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قلنا لا وهي تقدر على أن لا تطرحه، فقال: لله أرحم بعباده من هذه بولدها "[١٤٢].

أما استدلال أهل العلم بهذا القياس، فعلى الرغم من أن ابن تيمية يعتبر من أبرز من قرره، وذكر شواهده ودلل على قوته، فإنه ليس أول من استدل به أو أثبت صحته، بل هو مسبوق بعدد من أئمة السلف، كما صرح هو نفسه بذلك حيث أشار إلى أن "مثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله وبعده من أئمة الإسلام "[١٤٣].

ومن أئمة أهل السنة الكبار الذين استخدموا هذا القياس[١٤٤] الإمام أحمد، ففي رده على الجهمية المنكرين لعلو الله على خلقه قال "وجدنا كل شيء أسفل منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء:١٤٥]، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت:٢٩]"[١٤٥] وقد علق ابن تيمية على استدلال الإمام أحمد هذا موضحا إياه فقال: "وهذه الحجة من باب قياس الأولى، وهو أن السفل مذموم في المخلوق، حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين، وذلك مستقر في فطر العباد، حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى: أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفا بالسفل هو أو شيء منه، أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه، بل هو العلي الأعلى بكل وجه "[١٤٦].

ج- السبر والتقسيم: وهو مسلك في النظر والاستدلال شاع استخدامه لدى الأصوليين في باب القياس على وجه الخصوص، والبحث عن علة الحكم ويقصدون به: حصر الأوصاف في الأصل المقيس عليه، وإبطال ما لا يصلح بدليل فيتعين

أن يكون الباقي علة، وتتوقف قطعية هذا الدليل أو ظنيته على طبيعة الحصر والإبطال للاحتمالات الممكنة، فإن كان الحصر والإبطال معاً قطعيين فهو دليل قطعي، وإن كانا ظنيين أو كان أحدهما ظنياً فهو دليل ظني[١٤٧].

لكن هذا النوع من الاستدلال غير محصور في باب العلة والقياس الأصولي، وقد استخدمه كل من المنطقيين والجدليين وإن اختلفت أغراض كل فريق من استخدامه[١٤٨] وما يعنينا من ذلك كله هو إمكان تعميم السبر والتقسيم في باب الاستدلال، فيراد به حينئذ معرفة الصحيح والباطل من أوصاف محل النزاع عن طريق حصر الاحتمالات الممكنة في مسألة ما وإبطال سائرها سوى احتمال واحد يتعين أن يكون هو الاحتمال الصحيح.

وثمة نماذج عديدة للسبر والتقسيم في القرآن والسنة[١٤٩] منها قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ.أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الطور:٣٥، ٣٦] فلا يخلو الأمر هاهنا من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح. الأولى: أن يكونوا خُلقوا من غير شيء أي بدون خالق أصلاً، والثانية: أن يكونوا خلقوا أنفسهم، والثالثة: أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم، ولا شك أن القسمين الأولين باطلان، وبطلانهما ضروري، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه. والثالث: هو الحق الذي لا شك فيه، وهو أن الله جل وعلا خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده جل وعلا[١٥٠].

وأما ورود هذا النمط من الاستدلال في السنة فمن نماذجه[١٥١] قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب ﷺ لما هم بقتل ابن صياد ظنا منه بأنه الدجال: "دعه إن يكن هو فلا تطيقه، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله"[١٥٢].

وقد استخدم علماء أهل السنة هذا المسلك الاستدلالي في مناظرة الخصوم والرد عليهم، ومن نماذج ذلك[١٥٣] رد الإمام أحمد على الجهمية القائلين بأن الله في كل مكان حيث قال: "إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أن الله في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، فقل أليس الله كان ولا شيء ؟ فيقول نعم، فقل له: حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجا من نفسه ؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال، لا بد له من واحد منها، إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في نفسه، وإن قال خلقهم خارجا من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا كفرا أيضا، حين زعم أنه دخل في مكان وحش قذر رديء، وإن قال خلقهم خارجا من نفسه ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع، وهو

قول أهل السنة "[١٥٤] وهذه القسمة التي ذكرها الإمام أحمد قسمة حاصرة [١٥٥]، لا تترك احتمالا، مما يجعل منها دليلا عقليا سديدا، يلزم المخالف ويفحمه ويدل على بطلان قوله بأن الله تعالى: بذاته في كل مكان.

ومن النماذج الأخرى استخدام الإمام عبد العزيز الكناني لهذا المسلك في مناظرته لبشر المريسي حيث قال له " تقول إن كلام الله مخلوق ؟ فقال: إن القرآن مخلوق، قال عبد العزيز فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث، لا بد أن تقول أن الله عز وجل خلق القرآن – وهو عندي أنا كلامه – في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائما بذاته ونفسه "[١٥٦] ثم أثبت الكناني بطلان تلك الاحتمالات كلها مما يؤدي إلى بطلان القول بخلق القرآن من أساسه.

المبحث الرابع

إزالة التعارض المتوهم بين الأدلة

ولا شك أن حرص علماء أهل السنة على إزالة أي تعارض متوهم بين الأدلة المتنوعة التي نصبها الله حججا لعباده، سواء أكانت أدلة نقلية أو عقلية، وبيان الطرق التي يجب سلوكها في هذا الباب من دلائل وسطيتهم الواضحة في باب الاستدلال بين طائفة تروي المتناقضات، ولا يكلفون أنفسهم بعناء إزالة التعارض المتوهم بينها، وبين أصحاب الاتجاهات العقلية، الذين يردون النصوص ويحكمون ببطلانها إذا وجدوا أدنى تعارض موهوم بينها وبين بعضها البعض.

والتعارض الذي توهمه بعض الناس في باب الاستدلال إما أن يكون بين الأدلة النقلية في ذاتها، بأن يظن وقوع تعارض مفترض بين نص من آية أو حديث وبين نص آخر، وإما أن يكون تعارضا بين الأدلة النقلية من جهة والأدلة العقلية من جهة أخرى، وسوف نفرد مطلبا مستقلا لكل واحد من هذين النوعين.

المطلب الأول: إزالة التعارض المتوهم بين النصوص الشرعية.

وقد تأسس موقف السنة الوسطي في هذه القضية على الجمع بين اتباع النقل والامتثال لنصوصه وبين تقدير العقل ورعايته، فأما اتباعهم للنقل فيظهر من نصوص القرآن الدالة على نفي الاختلاف أو التناقض فيما أنزله الله على عباده من وحي، سواء أكان قرآنا أو سنة كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] ونزه الله رسوله عن النطق بالهوى، فقال سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣، ٤]وإذا كان ما ينطق به ﷺ وحيا، سالما من الهوى، فيستحيل أن يتصف بالتناقض أو الاختلاف الحقيقي

الثابت في نفس الأمر، كذلك قال النبي ﷺ: (إن القرآن لم ينزل ليُكذِّب بعضه بعضًا؛ بل ليُصدِّق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا، وما جهلتم منه فردوه على عالمه)[١٥٧].

وأما صلة هذا الموقف بتقدير العقل ورعايته فيتضح ذلك إذا علمنا أن الحرص على إزالة التعارض بين النصوص لابد أن يكون مسبوقا بالنظر والتأمل في معانيها ومدلولاتها أولا، والحرص الشديد على تفهمها تفهما تاما، لأنه لا يمكن أن يشعر أحد بوجود تعارض أو إشكال ما دون أن يبدأ أولا بتدبر معنى النص المستشكل، وإعمال عقله في فهمه، كما لابد أن يكون قد تدبر غيره من نصوص الكتاب والسنة، ومن ثم شعر بتعارض ما بين نصين وسعى لإزالته.

ومن خلال هذا الفهم نستطيع أن نقول إن إزالة التعارض بين النصوص نوع من جهد العقل وعمله مع التنبيه إلى أننا لا نقصد بالعقل هنا العقل المجرد من كل قيد أو شرط، وإنما نعنى العقل السديد والمستضيء بنور الشرع، والذي قام بما أوجبه الله عليه من التفكر والتدبر والتعقل للنصوص الشرعية.

ويضاف لذلك أيضا أن الحرص على دفع التعارض المتوهم بين النصوص دليل واضح على صيانة العقل من الوقوع في مأزق التصديق بالمتعارضات أو الجمع بين المتناقضات، لأن ركن التعارض الأساسي هو المقابلة والممانعة بين دليلين أو حجتين متساويتين، على وجه يوجب فيه كل منهما ضد ما يوجبه الآخر ؛ كأن ينفي أحدهما شيئًا والآخر يثبته، أو يُحل شيئًا والآخر يُحرِّمه[١٥٨]، وكل هذه الأمور مما يمنعها العقل ويستحيل عليه أن يستسيغها، لأن من قوانين العقل البدهية استحالة التناقض بين حقيقتين ثابتتين في نفس الأمر، بل لو ثبت التعارض الحقيقي بين النصوص ثم أمرنا أن نؤمن بها جميعا لكان تكليفا بما لا يطاق وهو ممتنع لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]

وقد تتابعت نصوص أهل العلم على تأكيد النفي التام لوجود التعارض الحقيقي بين النصوص، فقال ابن خزيمة رحمه الله: "ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه؛ ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتي لأؤلف له بينهما"[١٥٩]. ونبه الشاطبي إلى أن كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، لأن الشريعة لا تعارض فيها ألبتة "ولذلك لا يوجد ألبتة دليلان أجمع المسلمون على تعارضهما"[١٦٠]. ونص ابن تيمية على أنه " لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به"[١٦١] كما نبه على أنه ليس بين

النصوص " تعارض ولا تناف، وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها ما لا تدل عليه، ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله"[١٦٢].

وإلى جانب هذه النصوص النظرية فقد عني علماء أهل السنة بجانب عملي في غاية الأهمية، وهو إزالة التعارض المتوهم بين النصوص –ولا سيما أحاديث السنة– وجعلوا ذلك فنا من فنون الحديث سموه "مختلف الحديث" ونبهوا على أهميته الشديدة، وأنه لا يحسن القيام به إلا الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصون على المعاني الدقيقة[١٦٣].

وقدوة أهل السنة في هذا الباب هم صحابة رسول الله، الذين نقلت عنهم روايات متعددة، تحكي استشكال نفر منهم لعدد من النصوص التي ربما أحسوا بوجود نوع من التعارض فيما بينها، فكانوا يوردون إشكالاتهم على النبي ﷺ فيجيبهم عنها[١٦٤].

ومن هذا القبيل ما حدث من عائشة ﵂ عندما سمعت النبي ﷺ يقول: (مَنْ نُوقش الحساب عُذِّب) فقالت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ. فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧، ٨] فقال: (بلى، ولكن ذلك العرض، ومن نوقش الحساب عذب)[١٦٥]

ولما سمعت حفصة ﵂ رسول الله ﷺ يقول: (لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة) قالت: أليس الله يقول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١] قال: (ألم تسمعي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢][١٦٦] فورود المتقين غير ورود الظالمين، فإن المتقين يَرِدُونَها ثم ينجون من عذابها، وأما الظالمون فيردونها ورودًا لا يخرجون بعده أبدًا.

وأيضًا لما نزل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال الصحابة: وأيُّنا يا رسول الله لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال: (ذلك الشرك، ألم تسمعوا قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣])[١٦٧].

والذي نخلص به من هذه الروايات –وهناك نماذج أخرى غيرها– أن الصحابة كانوا يتفكرون في معاني النصوص، ويتدبرون المراد منها، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ السؤال أو الاستفسار ما دام داخلًا في الإطار المسموح به، لكن لم يُنقل عن أحد منهم إبداء اعتراض عقلي محض على معاني النصوص، وإنما التساؤلات كلها نابعة من النصوص ذاتها، ومتوجهة في الوقت نفسه إلى نصوص أخرى، وصحيح أن فهم النص عمل عقلي؛ لكنه ليس عقلًا محضًا، وإنما هو عقل

مسترشد بالنقل، وسائر تحت لوائه، فالتعارض المتوهم إذن بين ما يُفهم من نقل، وما يُفهم من نقل آخر، وليس بين نقل وعقل مجرد[١٦٨].

وعلى إثر هذا الجيل الفريد سار علماء أهل السنة من علماء عقيدة ومحدثين وفقهاء وأصوليين ممن عنوا عناية كبيرة بهذا الفن، ويعتبر الإمام الشافعي بما حباه الله من عقلية منهجية فذة، وقادرة على الابتكار والتجديد من أوائل من صنفوا في هذا الباب، حيث ألف كتابه المعروف "اختلاف الحديث" وإن كان لم يقصد الاستقصاء التام لجميع ما ظن فيه التعارض من الأحاديث[١٦٩].

وبعد الشافعي رحمه الله عني عدد من علماء أهل السنة بهذا الفن من فنون علم الحديث وقاموا بكتابة مصنفات متعددة لعل من أشهرها كتاب " مشكل الآثار للطحاوي " ويعتبر هذا الكتاب من أجمع الكتب في موضوعه وأحفلها وأنفعها، ومن الكتب المصنفة في هذا الباب أيضا كتاب "تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة" والذي أراد به الرد على من ادعى وقوع التناقض أو الاختلاف بين الأحاديث من المنتسبين للإسلام، ممن ادعوا وجود أحاديث متناقضة أو مخالفة لكتاب الله تعال،ى أو يدفعها النظر وحجة العقل[١٧٠] وكل ذلك غير صحيح.

ولن نسترسل هنا في ذكر الأحاديث الموهمة التعارض، ففي كتب الشافعي، والطحاوي، وابن قتيبة المذكورة آنفا نماذج كثيرة لها، كما ألفت دراسات حديثة لتفصيل الكلام عنها، وإنما غرضنا هو بيان عناية أهل السنة بهذا الباب، وحرصهم الواضح على دفع أي تعارض متوهم بين النصوص.

المطلب الثاني: إزالة التعارض المتوهم بين النقل والعقل.

وقد تجلت وسطية أهل السنة في هذه المسألة بأوضح معاني الوسطية وأتمها، وقدم علماء أهل السنة تأصيلا منهجيا غير مسبوق، وضحوا فيه حقيقة المسألة، وموضع الإشكال والنزاع بين الأطراف المختلفة، وأزالوا كثيرا من الإشكالات والأخطاء التي ثارت حولها بسبب الخلط في المفاهيم وافتراض أمور لا وجود لها، ووضع قوانين غير صحيحة بنيت على مسلمات لا يشهد لها دليل ولا برهان.

وبينما انحرفت جل الاتجاهات الكلامية –ولاسيما المعتزلة والأشاعرة– عن الموقف الوسطي الصحيح في هذا الباب، حينما افترضوا عمليا وقوع تعارض بين النقل والعقل، ثم وضعوا قانونا للتعارض يقضي بتقديم العقل على النقل، فإن أهل السنة قد التزموا الوسطية الحقة، حيث نفوا إمكانية وقوع التعارض أصلا، ثم على

فرض وقوعه فقد وضحوا المخرج الصحيح الذي لا يجور على مكانة النقل وحجيته ولزوم اتباعه، كما لا يطعن في صحة العقل وبرهانيته وإلزامه لكل منصف.

ونظرا لاتساع مجال القول في هذه القضية، وكثرة ما كتب حولها، فسوف نوجز الكلام عنها في الأمور الآتية[١٧١]:

أولا: أن إثارة مشكلة النقل والعقل وافتراض وقوع تعارض بينهما ليس بالأمر الطارئ أو المستجد ولم يختص بأمة دون أخرى، وإنما يضرب بجذور قديمة في أعماق التاريخ، حتى إن بعض مؤرخي الملل والنحل[١٧٢] يميل في تأريخه المشكلة، وتحديد بداياتها الأولى إلى ربطها بأول شبهة ومعصية وقعت في الخليقة- وهي معصية إبليس، عندما استكبر عن السجود لآدم عليه السلام- واستبد بالرأي في مقابلة النص، واختار الهوى في معارضة الأمر، وقدم العقل والقياس على الحكم الثابت بالشرع، ومن ثَمَّ يكون إبليس هو أول من استن تقديم العقل على النقل، مازجًا ذلك برفض النقل ورده، والطعن في حكمته وسداده، وتحكيم العقل فيما لا يصح أن يحكم فيه.

ثانيا: ثمة اتفاق على المستوى النظري بين سائر طوائف المسلمين على استحالة وقوع التعارض الحقيقي بين دليل نقلي وآخر عقلي، كأن يرد النقل الصحيح الصريح بإثبات شيء، ثم يحكم العقل السليم بنفيه وإنما كان الأمر بهذا المثابة لأنه لا يمكن أن يكون ما وضعه الله من طرق الهداية سببا للتناقض والاختلاف، فالله سبحانه وتعالى: أنزل الشرع ووهب للمكلفين العقل رحمة بهم، وهداية لهم إلى مصالح دينهم ودنياهم، ولا يمكن لهم أن يستغنوا عن أيٍّ منهما، فالإنسان بدون عقل لا يفترق كثيرًا في سلوكه وتصرفاته عن البهائم العجماوات، وبدون شرعٍ سوف يظل هائمًا في أودية الضلال، بعيدًا عن خالقه، وما أمره به من تكاليف وواجبات، ولما كان المكلَّف في أشدِّ الحاجة إلى كلا الدليلين فلا بد من توافقهما، وانتفاء أي نوع من التعارض أو التضاد عما يتضمنانه من أخبار وأحكام، وقد أقرَّ المعتزلة والأشاعرة في نصوص كثيرة بالحقائق المتقدمة على المستوى النظري[١٧٣].

ثالثا: أما التعارض الظاهري بين النقل والعقل، فقد أقر المتكلمون بوجوده، وذهب جلهم إلى تقديم النقل على العقل حينئذ، والنقل إما أن يؤول أو يفوض، أو حتى يرد إذا كان حديث آحاد، وقد قال بذلك كثيرون من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والشيعة وغيرهم، ووصلت صياغة قانون التعارض هذا إلى قمة غلوها على يد

فخر الدين الرازي.

وخلاصة هذا القانون الذي صاغة الرازي نظريًّا، وطبقه في مواضع كثيرة من كتبه، أنه إذا حدث بالفعل، وتعارضت الأدلة السمعية والعقلية، أو بعبارة أخرى الظواهر النقلية والقواطع العقلية، فثمة احتمالات أربعة للتعامل معها[١٧٤]: **أولها:** أن يؤخذ بالنقل والعقل معًا، وهذا محال؛ لأنه جمعٌ بين النقيضين وهما لا يجتمعان معًا ولا يرتفعان معًا، والجمع بينهما في موضع وزمان واحد غير ممكن، **وثانيها** أن يُردَّ الدليلان معًا، وهذا محال أيضًا؛ لأن النقيضين لا يرتفعان معًا، ويلزم منه خلو المسألة عن الحكم **وثالثها** أن يقدم السمع، وهو ممتنع؛ لأن العقل أصل النقل، وبه عرفنا صحته، والقدح في أصل الشيء قدح في الشيء ذاته، فيؤدي تقديم النقل إلى إبطال العقل، وفي إبطاله إبطال للنقل الذي ثبت بواسطته، وهكذا يستلزم تقديم النقل الطعن في صحة العقل والنقل معًا، **ورابعها:** أنه لا يبقى إلا الاحتمال الأخير؛ وهو تقديم العقل، وأما النقل فأمره يسير، إذ يمكن تأويله أو تفويضه.

رابعا: ولعل أول وجه من أوجه الخلل في هذا القانون هو عدم التحديد الدقيق لطرفي التعارض المفترضين وهما النقل والعقل، لا سيما وأن أمامنا عدة صور واحتمالات يشوبها الكثير من الإجمال والالتباس، وابتداءً لا بد من التساؤل عن المراد بالدليل النقلي الذي سيقدم العقل عليه عند التعارض:

(أ) هل هو الدليل النقلي الذي لم يصح سنده لوجود إحدى العلل التي تطعن في ثبوته؛ كأن يكون حديثًا ضعيفًا أو موضوعًا؟

(ب) أم هو الدليل النقلي الذي صحَّ سنده، لكن فُهم معناه بصورة غير دقيقة مما أدَّى إلى تحريف دلالته عن مقصودها الأصلي؟

(ج) أم هو الدليل النقلي الذي صحَّ سنده، وفُهم فهمًا قويمًا حسب قواعد التفسير الشرعية واللغوية المقررة، وطبقًا لنصوص الشرع الأخرى الواردة في نفس الموضوع؟

ولا شك أن الصورتين الأولى والثانية غير داخلتين في مفهوم الدليل النقلي أصلًا، فما لم يصح سنده ليس بحجة معتبرة ولا دليلًا ذا قيمة، وما فُهم خطأ فالذنب والتبعة على من أساء الفهم، وليس على الشرع، أما الصورة الثالثة فسبق أن نقلنا اتفاق المسلمين على امتناع تعارض النقل الصحيح الثابت مع أدلة العقول ومقرراتها، بما يؤكد أن كلامهم حول قضية تقديم العقل على النقل ينصبُّ على النقل غير الثابت أو المفهوم خطأ، وليس على الصورة الثالثة.

وهذا النقل بدوره ينقسم إلى قطعي الثبوت والدلالة، وظني الثبوت والدلالة، ولا بدَّ من تحديد نصيب الدليل من هذين القسمين، ولا يترك مرسلًا أو مجملًا دون تفصيل، كما أن الدليل العقلي الذي يُظن معارضته للعقل هو الآخر إما أن يكون قطعيًّا أو ظنيًّا، ويجب أن تكون مقدماته صحيحة في نفسها ومتفقًا عليها، وإلا فعقل زيد يختلف عن عقل عمرو، والمعقولات ليس لها ضابط يضبطها، ولا هي منحصرة في نوع معين، وكل طائفة تدعى أن العقل دلَّ على صحة قولها وفساد قول الخصوم، ؛ بل وصل الأمر إلى التنازع في الضروريات، ففريق يدعي أن قول خصمه محال بضرورة العقل، ومنازعه يدعي أنه ممكن بضرورة العقل، وجل المسائل التي ادُّعي تعارض العقل والشرع حولها اضطرب فيها أرباب العقول، ولم يتفقوا على قول واحد[١٧٥].

ولا ننسى أيضا مسيرة الفلسفة الطويلة حيث ظهرت عشرات الاتجاهات والمذاهب، وكل مذهب أو مدرسة تناقض ما قبلها، وتهدم أصولها، اعتمادًا على العقل ومقرراته، ثم يأتي اتجاه جديد يهدم السابق، ويرد عليه بالعقل أيضًا دون ما سواه ولا يعني هذا عدم وجود دليل عقلي صحيح، متفق على ثبوته وإنما المراد بيان أن كثيرًا مما ادُّعى مخالفته للنقل غير ثابت في نفس الأمر[١٧٦].

وهكذا نستطيع أن نعيد تحديد المشكلة بطريقة أخرى، ويصبح التوصيف الصحيح لطرفيها هو: التعارض بين نقل غير ثابت، أو بين ما فُهم من النقل بحسب رؤية الناظر فيه، وبين الدليل العقلي القطعي المتفق على صحته بين سائر العقلاء، وبالطبع فما من عاقل إلا ويقول في هذا الموطن بتقديم الدليل على ما ليس بدليل، أو ما ظُنَّ أنه دليل، وبذلك تنتفي أدنى شبهة للتعارض الحقيقي بين نقل قطعي الثبوت والدلالة، وعقل مقطوع بصحته، وتنهار تمامًا فكرة تقديم النقل أو العقل على صاحبه، ولا نحتاج إلى الوقوف عندها طويلًا لمناقشتها.

خامسا: وبعد هذا التحديد الدقيق لطرفي التعارض المفترضين، فلابد من التأكيد التام **على** التوافق بين العقل الصريح والنقل الصحيح، واستحالة حصول التعارض الحقيقي في نفس الأمر بين النقل والعقل؛ بل كل منهما يصدق الآخر ويشهد لصحته، وإذا انتفى التعارض فلا حاجة للبحث عن مخرج أو ترجيح، إذ العقل لا يُكذب النقل ولا يُناقضه؛ بل هو مصدق له وموافق وشاهد على ثبوته.

وقد أقام الله حجته على العباد بما ركَّب فيهم من العقل، وبما أنزل إليهم من السمع، وحجج الله وبيِّناته لا تتناقض ولا تتعارض؛ ولكن تتوافق

وتتعاضد[١٧٧] وواهب العقول سبحانه هو منزل الشرع، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥] فالميزان مع الكتاب كلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه، فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يتناقض مع الكتاب، ولا يجوز أن تخالف الأدلة الشرعية القياس الصحيح، سواء أكان شرعيًّا أم عقليًّا[١٧٨].

سادسا: وعلى فرض التسليم الجدلي بوقوع التعارض الظاهري، ففي حصر الرازي القسمة في الاحتمالات الأربعة المذكورة نظر؛ لأنها مجملة وفيها قدر من الإيهام، ولم تستوعب جميع الاحتمالات الصحيحة الممكنة؛ بل أغفلت أهم احتمال وأكثره قوة، وهو الاحتمال الخامس، وفيه يُقدم الدليل العقلي تارة، والسمع أخرى، وأيهما كان قطعيًّا قُدِّم، وإن كانا جميعًا ظنيين فالراجح هو المقدم، وإن كانا قطعيين امتنع التعارض أصلًا[١٧٩] بل من الممكن الإعراض عن هذا التقسيم بالكلية وصياغة قانونٍ آخر ذي تقسيم أكثر إحكامًا، يقوم على فكرة امتناع تعارض الدليلين القطعيين، أما إذا تعارض دليلان ظنييان فيقدم القطعي منهما[١٨٠].

ويتجلى الفرق بين قانون الرازي وهذا القانون في نقطة المنطلق التي بني عليها كلا التقسيمين، فالرازي نظرًا لتجويزه وقوع التعارض الظاهر بين النقل والعقل –جعل أساس التقسيم والمحور الذي يدور عليه هو الوصف بالنقلية أو العقلية، وتعددت الاحتمالات إلى أن انتهت بتقديم العقل على النقل لكن التقسيم الثاني تبعًا لنفيه الحاسم لوجود أي وجه من التعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول –انتقل بمحور التقسيم إلى الوصف بالقطعية والظنية، وحينئذٍ فتقديم العقلي مطلقًا خطأ، وجعل جهة الترجيح وتأخير النقلي هي كون الأول عقليًّا، والثاني نقليًّا خطأ آخر، والصحيح ربط المسألة بمدى توافر القطع أو الظن، وتقديم الدليل القطعي في جميع الأحوال.

سابعا: ومما يبين خطأ القول بتقديم العقل على النقل هكذا مطلقا في جميع الأحوال أن العقلَ قد صدَّق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره، بينما الشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، وليس العلم بصحته موقوفًا على كل ما يخبر به العقل، فتقديم النقل عمل بموجب الدليلين، بينما تقديم العقل عمل بأحدهما، ولا شك أن العمل بمقتضى دليلين أقوى وأولى من العمل بمقتضى واحد فحسب[١٨١].

كذلك من المعلوم أن الدليل النقلي معصوم عن الخطأ والغلط باتفاق الجميع،

بينما النظر العقلي يعتمد على قدرات كل فرد ومعارفه، ويختلف من شخص لآخر، ولم تُضمن لنا عصمته، والواجب يقتضي تقديم المعصوم على غير المعصوم[١٨٢].

ثم إنه لا يوجد باعتراف المتكلمين[١٨٣]دليل سمعي محض؛ بل لا بد لكل دليل سمعي من الاعتماد على مقدمة عقلية، إما في إثبات حجيته، وإما في النظر إلى مضمونه ومحتواه، وبذلك يصير التعارض ليس بين «نقل وعقل» بل بين «نقل ممزوج بعقل سابق عليه ومصاحب له، وعقل محض» وواضح أن النوع الأول أحق بالتقديم من الثاني، إذا فُرض وحدث تعارض بينهما.

ومن خلال العرض المتقدم يظهر لنا وسطية أهل السنة في هذا الباب حيث رأوا أن العقل والنقل وسيلتان أو أداتان لتحقيق غاية واحدة، ألا وهي الوصول إلى الحق في الأقوال والأفعال والاعتقادات، والوسائل التي تؤدي إلى غاية واحدة لا يعارض بعضها بعضا، وإنما يؤيد بعضها بعضا، لأنها كلها حق، والحق لا يعارض الحق البتة[١٨٤]، أما قاعدة تقديم العقل على النقل فهي نفسها مخالفة للنقل، وغير مستقيمة في نظر العقل؛ ومن ثم وجب الإعراض عنها، ورفضها بالكلية.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث نحاول أن نلخص أبرز النتائج والحقائق التي توصلنا إليها، ولعل من أهمها ما يلي:

١- يدرك المتتبع لمصنفات أهل السنة وجود منهج علمي واضح، ونظرية متكاملة الأركان في باب الاستدلال العقدي، بشطريه النقلي والعقلي، وبيان ما يصح وما لا يصح الاعتماد عليه في هذا الباب.

٢- تميز مفهوم أهل السنة للعقل بالدقة والعمق، والبعد عن خيالات الفلاسفة وتهويماتهم في المطلق الذي لا وجود لها في عالم الواقع، وكذلك البعد عن مجادلات المتكلمين وخلافاتهم التي لا تكاد تنتهي.

٣- الضابط الرئيسي في مفهوم الدليل عند علماء أهل السنة هو فكرة اللزوم، أي أن يكون الدليل مستلزما للمدلول، فكل ما كان مستلزما لغيره أمكن أن يستدل به عليه، وبهذا المفهوم خرج أهل السنة بتقسيم الدليل من ثنائية العقل والنقل إلى ثنائية جديدة وأكثر انضباطا وفائدة وهي تقسيم الدليل إلى شرعي وبدعي، ووسعوا من مفهوم دائرة الدليل الشرعي.

٤- تتميز دائرة الاستدلال العقلي عند أهل السنة بالشمول والتوازن، حيث تصدق على سائر البراهين العقلية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، كما تشمل كل

ما دلت عليه وشهدت به الموجودات، وكل ما يتوصل إليه العقل من استدلالات وحجج، طالما استوفت شروط الدلالة، ولم تتضمن لبسا أو باطلا.

٥- يرى أهل السنة أن هناك الكثير من الأصول العقدية التي يمكن للعقل إدراكها ومعرفتها، مثل إثبات وجود الله وتوحيده وبعض صفاته، وصدق رسله، وإمكان المعاد، وإن كان إدراك العقل للأصول السابقة يعتبر إدراكا مجملا غير تفصيلي، كما أنه لا يجعل من العقل مصدرا مستقلا بذاته أو مستغنيا عن النقل.

٦- وبإزاء المجالات السابقة التي يمكن للعقل إدراكها إجمالا، فثمة مجالات أخرى لا يمكن للعقل أن يدركها أو أن يظفر فيها بطائل، كما أن هناك مجالات أخرى لا يمكن للعقل أن يهتدي إليها بمفرده دون أن يكون معه مرشد هاد من أدلة النقل وحقائق الوحي.

٧- انتقد أهل السنة الكثير من طرق الاستدلال الكلامية وبينوا عدم صلاحيتها، إما لضعفها في ذاتها نظرا لما تنطوي عليه من مؤاخذات وخلل منهجي، وإما لأنها لا تتناسب مع مجال العقيدة وقضاياها التي تتوقف ابتداء على ثبوت النص الشرعي، وإن كانوا لم يقتصروا على نقد طرق الاستدلال الشائعة لدى المتكلمين وبيان ما انطوت عليه من خلل ومؤاخذات، وإنما قدموا بدائل أخرى وطرقا للاستدلال تنطلق من نصوص القرآن والسنة،ومن أبرز ما يميز طرق الاستدلال العقلي عند أهل السنة سهولتها وتنوعها وقرب مأخذها وصلاحيتها لكافة المستويات، وعدم حصر الاستدلال بطريقة معينة لا يصح غيرها، ومن الطرق السهلة التي عولوا عليها كثيرا دليل الآيات وقياس الأولى.

٨- رفض أهل السنة تماما فكرة التعارض بين النقل والعقل إذ إنهما وسيلتان أو أداتان لتحقيق غاية واحدة ألا وهي الوصول إلى الحق، والوسائل التي تؤدي إلى غاية واحدة لا يعارض بعضها بعضا، وإنما يؤيد بعضها بعضا لأنها كلها حق، والحق لا يعارض الحق البتة، أما قاعدة تقديم العقل على النقل فهي نفسها مخالفة للنقل، وغير مستقيمة في نظر العقل؛ ومن ثم وجب الإعراض عنها، ورفضها بالكلية.

٩- وأخيرا فإن أبرز ما يميز موقف أهل السنة في جانب الاستدلال العقلي هو الوسطية الواضحة بين من غلوا فيه وقدسوه وتجاوزوا به حده وميدان عمله، وبين من جفوا عنه وأهملوه، وألقوه خلفهم ظهريا، أما أهل السنة فلم يغلوا في العقل، ولم يفتنوا به، كما لم يهملوه أو ينصرفوا عنه، وإنما أعطوه حقه، ووظفوه في مجاله

الذي يصلح له، واعتبروه شرطا للتكليف، وأداة للفهم، ومعضدا للنقل، ومنافحا عنه.

هوامش البحث:

١- انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٤١/٣، والصفدية ٣١٠/٢.
٢ - انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢٩/١.
٣- انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٢٤٠/١.
٤- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٢٢٨/١.
٥- درء التعارض لابن تيمية ٢٤/٨.
٦- انظر تفسير المنار لرشيد رضا ٤/٢، والوسطية في ضوء القرآن الكريم للدكتور ناصر العمر ص٢٩.
٧ - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني ٣٢١/١.
٨ - انظر الإحكام لابن حزم ٤١/١.
٩- انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية ص١٦٥.
١٠- انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٦٩/٤، ولسان العرب لابن منظور ٤٥٨/١١، والمعجم الوسيط ٦١٧/٢، ومنهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس ٦٧/١، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ١٥٧/١، والجانب العقلي عند الحنابلة للدكتور طاهر نصار ص٢٣.
١١- انظر المغني للقاضي عبد الجبار ٣٧٥/١١، و المواقف للإيجي ٨٦/٢.
١٢- مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٧١/٩، وانظر الصفدية ٢٥٨/٢.
١٣- انظر: الرسالة للشافعي ص٢٤، والبحر المحيط للزركشي ٨٤/١، ٨٥.
١٤- انظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الحنبلي ٨٤/١، ٨٥، و التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوذاني ٤٤/١، وبغية المرتاد لابن تيمية ص٢٥٧.
١٥ - روضة العقلاء لابن حبان ص١٦.
١٦- انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨٧/٩، ودرء التعارض ٨٩/١، وبغية المرتاد ص٢٥٩، وقد أشار إلى هذه المعاني أيضا كل من الغزالي في الإحياء ٨٤/١، ٨٥، وابن الجوزي في كتابه الأذكياء ص١٠.
١٧- مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨٧/٩.
١٨- كتاب العقل وفضله لابن أبي الدنيا ص٢٢.
١٩- انظر الوحي والإنسان قراءة معرفية للدكتور الجليند ص٦٠، ٦١.
٢٠- انظر الإنصاف للباقلاني ص٢٥، و المحصول للرازي ١٠٦/١.
٢١- قانون التأويل لابن العربي ص٥٢٨.
٢٢- انظر النبوات لابن تيمية ص١٢٩.
٢٣- انظر الأسس المنهجية للدكتور يحيى هاشم فرغل ص١٨٩، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور المحمود ٢٥٢/١.
٢٤- انظر أبكار الأفكار للآمدي ٣١٩/٤.
٢٥- انظر التقريب والإرشاد للباقلاني ٢٠٥/١.
٢٦- انظر التقريب والإرشاد للباقلاني ٢٠٤/١، ٢٠٥، والبرهان للجويني ١٥٥/١.
٢٧- انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٦/١، ٣٧.

٢٨- انظر درء التعارض لابن تيمية ١٩٨/١.
٢٩- انظر في بيان هذا التقسيم درء التعارض لابن تيمية ١٩٨/١ – ٢٠٠، ومجموع الفتاوى ٧١/٦، ٧٢، ٢٣٠/١٩، وشرح الأصفهانية ص٥٥.
٣٠- انظر تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيميَّة لإبراهيم عقيلي ص٥٢.
٣١- انظر درء التعارض لابن تيمية ١٩٨/١، والأدلة العقلية النقلية للدكتور سعود العريفي ص٥١، ٥٢.
٣٢- شرح العقيدة الطحاوية ٢٣١/١.
٣٣- ويمكن الرجوع في بيان ذلك كله لعدد من الكتابات منها : كتاب العقاد التفكير فريضة إسلامية، والنظر العقلي في القرآن الكريم لفاطمة إسماعيل، والعقل والعلم في القرآن الكريم للدكتور القرضاوي ص١١، وبحثنا السنة النبوية وأثرها في تكوين العقلية العلمية، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن ١٦٨/١، و موقف المتكلمين للدكتور سليمان الغصن ص٢٦٢، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير لفهد الرومي ص٣٠.
٣٤- انظر التفكير فريضة إسلامية للعقاد ص٥، ٦.
٣٥- رواه مسلم في مقدمة صحيحه رقم (٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.
٣٦- وقد أورد ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين ٢٦٦/٤ – ٤١٤ نماذج عديدة للأسئلة التي سألها الصحابة، وأجابهم عنها النبي ﷺ في كافة جوانب الدين.
٣٧- رواه البخاري (١٠٣) ومسلم (٢٨٧٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.
٣٨- رواه البخاري (٥٧٥٧) ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة ﷺ.
٣٩- رواه أحمد (١٦٩٦٩) من حديث عقبة بن عامر ﷺ، وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيقه للمسند والألباني في صحيح الجامع ٦٤٧٣
٤٠- فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار ص١٣٩، وانظر أيضا شرح الأصول الخمسة ص٨٨.
٤١- المغني للقاضي عبد الجبار ١٧٧/١٢، ١٧٨.
٤٢- رسائل الجاحظ ٥٨/٣.
٤٣- انظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٥٣٦/٢.
٤٤- مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٣٨/٣
٤٥- انظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٥٣٦/٢،و مجموع الفتاوى ٣٣٨/٣.
٤٦- درء التعارض لابن تيمية ٣٠١/٢.
٤٧- انظر روضة العقلاء لابن حبان ص١٦، والمنار المنيف، لابن القيم ص٦٦، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني رقم (١).
٤٨- انظر موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور سليمان الغصن ص٢٦٦، وعلم التوحيد عند أهل السنة للدكتور محمد يسري ص٢١٠، والجانب العقلي عند الحنابلة للدكتور طاهر نصار ص٥٤، ٥٥.
٤٩- رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٥٨٦) وأحمد في الزهد ص١٣٥.
٥٠- رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٢٢٣) وأحمد في الزهد ص٢٧٢.
٥١- رواه أبو نعيم في الحلية ٣١٤/٥.
٥٢- رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٥٣٣٤، والدارقطني في سننه (٢١٦).
٥٣- رواه أبو نعيم في الحلية ٢٠٣/٢.
٥٤- رواه ابن أبي الدنيا في كتاب العقل وفضله ص٤٢.

٥٥ – روضة العقلاء لابن حبان ص١٨.
٥٦– المصدر السابق ص١٧، وشعب الإيمان للبيهقي ١٦٥/٤.
٥٧– كتاب العقل وفضله لابن أبي الدنيا ص٣٠.
٥٨– صون المنطق للسيوطي ص٩١.
٥٩– الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني ص٦٠.
٦٠ – روضة العقلاء لابن حبان ص١٦، ١٧، ١٩.
٦١ – المغني لابن قدامة ٦٣٤/٩.
٦٢ – بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٣٢٦/١.
٦٣ – درء التعارض لابن تيمية ١٩٤/١.
٦٤– مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٥/٤، ٥٦.
٦٥ – انظر معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني ص٩٩.
٦٦– انظر الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية للدكتور يحي هاشم ص٢٤٦.
٦٧– انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨٨/٣، والمدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي ص١٦٠، وحجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة لأحمد قوشتي ص٢٦٢، ونظرية المعرفة عند فخر الدين الرازي للدكتور شوقي علي عمر ص٢٨٣، ٣٠٢.
٦٨– انظر المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي صص١٦٥، ١٦٦.
٦٩– انظر رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ص٩، ١٠.
٧٠– جامع بيان العلم لابن عبد البر ١١٧/٢.
٧١– التمهيد لابن عبد البر ١٤/٦.
٧٢ – انظر الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٩٤/٥.
٧٣– مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٤٣/١٧.
٧٤ – انظر المصدر السابق ٨١/١٢.
٧٥– انظر مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية ٦٥/٣.
٧٦– مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨١/١٢.
٧٧– المصدر السابق ٢٣٠/١٩
٧٨– انظر مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٤١/٥، و مجموع الفتاوى ٧٣/٦.
٧٩– انظر التدمرية لابن تيمية ص١٤٩، ١٥٠.
٨٠– انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٣٩.
٨١– انظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٢٤٨/١، مجموع الفتاوى ٣٠/٥
٨٢– انظر في الكلام عن تلك المجالات موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور الغصن ٢٧٦/١، ومصادر المعرفة للدكتور الزنيدي ٢١٨، والمعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني ص١٥٢.
٨٣– رواه أبو نعيم في الحلية ٦٧/٦ من حديث ابن عباس ﷺ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٩٧٦)
٨٤– شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ٣٢٠/١.
٨٥– رواه البخاري (٥٠) ومسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.
٨٦– انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٩٥/١٩.
٨٧ – الصواعق المرسلة لابن القيم ١٥٦١/٤.

٨٨- الصارم المسلول لابن تيمية ٤٥٩/٢.
٨٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠٠/١٩.
٩٠- انظر التدمرية لابن تيمية ص١٤٨.
٩١- انظر درء التعارض لابن تيمية ٣٠٩/٧.
٩٢- انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٣٠/١٩.
٩٣- انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٧١/٦، ٧٢، ٢٣٠/١٩ والنبوات ص١٦٢، ١٦٣، ومختصر الصواعق المرسلة لابن القيم ١١٧/١.
٩٤ - انظر حجية الدليل النقلي ص٣٠٢.
٩٥- فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها للدكتور أحمد بن سعد حمدان ص١٢.
٩٦- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص٨٨.
٩٧- الكشاف للزمخشري ٥٩١/١.
٩٨- المصدر السابق ٥٩١/١.
٩٩ - انظر المواقف للإيجي ص١٤٧.
١٠٠- انظر الإسلام والعقل للدكتور عبد الحليم محمود ص١٧، والآمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي ص١٨٠، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور المحمود ٩٣٤/٣.
١٠١- التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص٩٣.
١٠٢- مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٢٨/١٦.
١٠٣- انظر درء التعارض ٤٤٠/٨، وفطرية المعرفة للدكتور أحمد بن سعد حمدان ص١٣.
١٠٤- انظر في تفصيل الكلام عن تلك المعرفة الفطرية : فطرية المعرفة للدكتور أحمد بن سعد حمدان، وابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي للدكتور عوض الله حجازي ص١٢٤-١٤٠ والمعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني ص٢٠٦ ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد للدكتور عثمان بن علي حسن ٢١٣/١.
١٠٥- انظر المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي ص١٧٣.
١٠٦- انظر المواقف للإيجي ص٢٢، ٢٣، ومناهج الاستدلال على مسائل العقيدة لأحمد قوشتي ص٨٤٦، ومناهج الاستدلال وصوره لدى المتكلمين والفلاسفة المسلمين للدكتور مختار عطا الله ص٢٠-٢٨.
١٠٧- انظر المواقف للإيجي ص٢٢.
١٠٨- انظر أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص٢٣١، ومقدمة ابن خلدون ص٤٢٩.
١٠٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٦/٤.
١١٠- انظر: ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير اليمني ص٤٢، ٤٣، والرد على المنطقيين لابن تيمية ص٢٥٢، وانظر أيضًا: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية لإبراهيم عقيلي ص٣٤٣.
١١١- انظر الإرشاد للجويني ص٩٤، والمدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي ص١٧٥.
١١٢- انظر في الكلام عن هذا القياس تفصيلا : مناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علي سامي النشار ١٣٢، والأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية للدكتور يحيى هاشم فرغل

فرغل ص١٧٠–١٧٣، والمدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن الشافعي ص١٧٦–١٨٣، ومنهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور أحمد آل عبد اللطيف ص١٤٣.

١١٣ – انظر منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور أحمد آل عبد اللطيف ص١٦٣.

١١٤ – بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٣١٧/١، ٤٩٥/٢.

١١٥– درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١٢٥/٦.

١١٦ – بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٤١٤/٢.

١١٧– درء التعارض لابن تيمية ٢٩/١.

١١٨– مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٢/١٤، ٥٣.

١١٩ – بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٣٢٦/١.

١٢٠– انظر: دعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس ص٢٢، وشرح القصيدة النونية ١٧٣/١.

١٢١– انظر منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور أحمد آل عبد اللطيف ص١٦٦.

١٢٢– انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية ص١٥٠.

١٢٣– منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥٧/٢.

١٢٤ – انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور المحمود ٢٤٦/١، ٢٤٨.

١٢٥– شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٣٥/١.

١٢٦– الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص١٧٠، ١٧١.

١٢٧– انظر نماذج عديدة منها في كتاب منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد للدكتور عثمان علي حسن ٨٧١/٢.

١٢٨– انظر ابن تيمية الرد على المنطقيين ص١٥٠، ١٥١.

١٢٩ – انظر ابن القيم : الفوائد ص٢٠ ٠

١٣٠ – انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية ص١٦٥.

١٣١– انظر قواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفي حلمي ص١٦٥.

١٣٢– انظر المنطق عند ابن تيمية للدكتورة عفاف الغمري ص٣١٠، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد بن عبد اللطيف نور ٢٩٨/١.

١٣٣– انظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة للمحمود ٢٥٨/١، والمنطق عند ابن تيمية ص١٥١.

١٣٤– انظر قواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفي حلمي ص١٦٧.

١٣٥– انظر النبوات لابن تيمية ص٥٢.

١٣٦– انظر درء التعارض لابن تيمية ٢١٩/٧، ٢٢٠ ٠

١٣٧– انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي ص٢٤١ – ٢٤٥

١٣٨– شرح العقيدة الواسطية للدكتور محمد خليل هراس ص٢٠، ٢١.

١٣٩– شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ٨٧/١.

١٤٠– انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية ص١٥٠، ودرء التعارض ٣٠/١–٣٧، وقواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي ص١٧١، وتأملات حول منهج القرآن في تأسيس اليقين للدكتور محمد الجليند ص٧٩–٨٣ ومناهج الاستدلال على مسائل العقيدة ص٨٨٣.

١٤١– انظر منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد بن عبد اللطيف نور ٤٧٢/١.

١٤٢– رواه البخاري (٥٩٩٩) ومسلم (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.

١٤٣- درء التعارض لابن تيمية ٣٠/١، وانظر أيضا شرح الأصفهانية ص٤٩، والرد على المنطقيين ص١٥٤.
١٤٤- انظر منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة لخالد بن عبد اللطيف نور ٤٧٢/١.
١٤٥- الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٣٨، ٣٩.
١٤٦ - بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٥٤٣/٢.
١٤٧ - انظر شرح الكوكب المنير لابن النجار ١٤٢/٤، وأضواء البيان للشنقيطي ٤٩٥/٣.
١٤٨ - انظر أضواء البيان للشنقيطي ٣٩٤/٣.
١٤٩ - انظر البحر المحيط للزركشي ٢٨٣/٧، وأضواء البيان للشنقيطي ٤٩٣/٣.
١٥٠ - أضواء البيان للشنقيطي ٤٩٤/٣.
١٥١ - انظر البحر المحيط للزركشي ٢٨٣/٧.
١٥٢- رواه البخاري، كتاب القدر، باب يحول بين المرء وقلبه، حديث (٦٦١٨)
١٥٣ - انظر منهج إمام الحرمين للدكتور أحمد آل عبد اللطيف ص١٨٤، والأدلة النقلية العقلية للدكتور سعود العريفي ص١٢٨.
١٥٤ - الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص٤٠.
١٥٥ - بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٥٥٠/٢، ٥٥١.
١٥٦ - الحيدة للكناني ص٢٢١، ٢٢٢.
١٥٧- رواه أحمد في مسنده (٦٦٦٣) من حديث عبد الله بن عمر ﷺ، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند.
١٥٨- انظر مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء للدكتور أسامة خياط ص٤٨، ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث للدكتور عبد المجيد السوسوة ص٤٥.
١٥٩- الباعث الحثيث لابن كثير ص٢٣.
١٦٠- الموافقات للشاطبي ٢٩٤/٤.
١٦١ - المستدرك على مجموع الفتاوى ١٠٨/٢.
١٦٢ - الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٤٤٠/٢.
١٦٣- انظر مقدمة ابن الصلاح ص١٦٨، وتدريب الراوي للسيوطي ١٩٦/٢.
١٦٤- انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ١٠٥٢/٣-١٠٦٥.
١٦٥- رواه البخاري، (١٠٣) ومسلم (٢٨٧٦) من حديث عائشة ﷺ.
١٦٦- رواه مسلم (٢٤٩٦) عن أم مبشر الأنصارية ﷺ.
١٦٧- رواه البخاري (٣٤٢٩) ومسلم (١٢٤) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.
١٦٨- انظر منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل ص١٥٧، وحجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة ص٣٣٥.
١٦٩ - انظر تدريب الراوي للسيوطي ١٩٦/٢، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء للدكتور أسامة خياط ص٣٣٧، ومنهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث للدكتور عبد المجيد السوسوة ص٣٢.
١٧٠ - تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص١٢٤.
١٧١- ويمكن الرجوع في بيان تفصيل ذلك كله إلى ما كتبه ابن تيمية في درء التعارض، وما كتبه ابن القيم في الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ومن الكتابات الحديثة انظر منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس علي، والوحي والإنسان

قراءة معرفية للدكتور الجليند، وحجية الدليل النقلي ص٣٤٩-٣٥٨. وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور سليمان الغصن ١/٣٤٠-٣٥٨، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات للدكتور عبد القادر صوفي ١/١٢٣-٢٩٦.

١٧٢- انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/١٦.

١٧٣- انظر المغني للقاضي عبد الجبار ١٣/٢٨٠، ورسائل العدل والتوحيد ٢/٣٠١، ٣٠٢، والإرشاد للجويني ص٣٦٠، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص٧-٩.

١٧٤ - انظر أساس التقديس للرازي ص٢١٠، ٢١١، وفخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية لمحمد صالح الزركان ص٢٥٩، ٢٦٠، وانظر أيضا درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية١/٤.

١٧٥- انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية١/١٤٤، والصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٨٢٣.

١٧٦- انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٥٦-١٧٠، والصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٨٢، ٨٢٤.

١٧٧- انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/٤٤٢، والصواعق المرسلة لابن القيم ٣/١٨٧.

١٧٨- انظر: درء التعارض لابن تيمية ٧/٣٩٤، والرد على المنطقيين ص٣٧٣، وإعلام الموقعين لابن القيم ١/٣٣١.

١٧٩- انظر درء التعارض لابن تيمية ١/٨٧ و والصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٧٩٨.

١٨٠- انظر درء التعارض لابن تيمية ١/٧٩، ٨٠، وكذلك نفس التقسيم في الصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٧٩٧.

١٨١- انظر: درء التعارض لابن تيمية ١/١٣٨، والصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٨٠٧.

١٨٢- انظر الصواعق المرسلة لابن القيم ٣/٩٩٦.

١٨٣- انظر الأربعين في أصول الدين للرازي ص٢٢٣، ٢٢٤، والمحصل ص١٤١، ١٤٢، والمواقف للإيجي ص٣٩، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني ١/٥٤٧.

١٨٤- انظر الوحي والإنسان قراءة معرفية للدكتور الجليند ص٩٩.

قائمة المصادر والمراجع[١٨٤]

- د. أحمد آل عبد اللطيف: منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة عرض ونقد،الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤ – ١٩٩٣ م.
- د. أحمد بن سعد حمدان: فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها،الطبعة الأولى،دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.
- الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي،١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ابن تيمية: منهاج السنة النبوية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.
- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية، قدم له وعرف به حسنين مخلوف، دار الكتب الإسلامية ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

- ابن تيمية: الرد على المنطقيين، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ١٩٧٦م.
- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، بدون تاريخ.
- د.جابر إدريس: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل،،الطبعة الأولى،أضواء السلف ١٤١٩– ١٩٩٨ م.
- ابن حبان البستي: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ.
- د. حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، ١٤١١هـ– ١٩٩١م.
- الآمدي وآراؤه الكلامية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
- الرازي: معالم أصول الدين،راجعه وقدم له طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، بدون تاريخ.
- الرازي: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، تحقيق د.حسين أتاي، الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، ١٤١٠هـ–١٩٩١م.
- د. سعود بن عبد العزيز العريفي:الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ.
- د. سليمان الغصن: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، عرضًا ونقدًا، الطبعة الأولى، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.
- الشاطبي: الموافقات في أصول الأحكام، تعليق: محمد الخضر حسين، وحسنين مخلوف، الدار الثقافية العربية، بيروت، بدون تاريخ.
-- الشافعي: الرسالة،تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار التراث، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- عباس محمود العقاد: التفكير فريضة إسلامية، الطبعة الأولى، دار القلم.
- د. عبد الحليم محمود: الإسلام والعقل، دار المعارف،١٩٨٠م.
- د. عبد الرحمن بن زيد الزنيدي: مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومكتبة المؤيد، الرياض، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
- عبد الرحمن بن صالح المحمود: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د، الطبعة الثانية، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.
- د. عبد القادر صوفي: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، الطبعة الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- د. عثمان علي حسن: منهج: الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد،الطبعة الأولى، دار اشبيليا للنشر والتوزيع ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- د. عثمان علي حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية،تحقيق شعيب الأرنؤوط ود.عبد الله التركي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
- د.علي سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام الطبعة الثامنة، دار المعارف، ١٩٨١م.

- د.علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاليسي، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.
- الغزالي: المنقذ من الضلال، تحقيق د. عبد الحليم محمود، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.
- الغزالي: إحياء علوم الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ
- ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب الإسلامية،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ابن قدامة: ذم التأويل،تحقيق بدر البدر، الطبعة الأولى، دار الفتح، الشارقة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ابن القيم: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- ابن القيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، دار الحديث، ١٩٨٧م.
- د. محمد السيد الجليند: الوحي والإنسان قراءة معرفية،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢ م.
- د. محمد السيد الجليند: تأملات حول منهج القرآن في تأسيس اليقين، د. محمد السيد الجليند، مكتبة الزهراء،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- د. محمد باكريم عبد الله: وسطية أهل السنة بين الفرق،الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.
- د. محمد خليل هراس: شرح القصيدة النونية لابن القيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بدون تاريخ.
- د. محمد خليل هراس: دعوة التوحيد: أصولها، الأدوار التي مرت بها، مشاهير دعاتها، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- محمد صالح الزركان: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.
- د.مصطفى حلمي: منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، الطبعة الثانية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

د.مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- د. يحيى هاشم فرغل: الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية،دار الفكر العربي، ١٩٧٨م.